

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الحماية القانونية لذوي الإحتياجات الخاصة في الموثيق
الدولية والتشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي حقوق تخصص: قانون
جنائي وعلوم جنائية

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

د. بن حمودة مختار

يحي ريان

الصفة	الجامعة	الرتبة	لقب و اسم الاستاذ
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ تعليم عالي	أ.د/ كيهول بوزيد
مشرفا مقرررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر - أ	د. بن حمودة مختار
عضوا مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر - أ	د. الراعي العيد

نوقشت بتاريخ: 2022/06/19

السنة الجامعية:

1443/1442 هـ - 2022/2021 م

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الحماية القانونية لذوي الإحتياجات الخاصة في المواثيق
الدولية والتشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي حقوق تخصص: قانون
جنائي وعلوم جنائية

إشراف الأستاذ:

د. بن حمودة مختار

إعداد الطالبة:

يحي ريان

الصفة	الجامعة	الرتبة	لقب و اسم الاستاد
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ تعليم عالي	أ.د/ كيهول بوزيد
مشرفا مقرر	جامعة غرداية	أستاذ محاضر – أ	د. بن حمودة مختار
عضوا مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر – أ	د. الراعي العيد

نوقشت بتاريخ: 2022/06/19

السنة الجامعية:

1443/1442 هـ - 2022/2021 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

(أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) سورة الحج آية 46.

شكر وحرمان

الحمد والشكر لله المعين المستعان أن وفقني وألهمني الصبر على المشاق التي واجهتني لانجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى المشرف الدكتور بن حمودة مختار على ما قدمه من إرشاد وتشجيع وتوجيهاته التي ساهمت في إثراء موضوع دراستي في كل جوانبها، كما يدعوني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أمدني وسهل لي سبل الوصول إلى المراجع واخص بالذكر مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غرداية .

مع خالص تحياتي لهم

الإهداء

اهدي هذا البحث إلى :

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة والذي سعى لاجل راحتي ونجاحي أبي
العزير حفظه الله وأطال في عمره.

والى من كان دعائها سر نجاحي والى بحر الحنان أُمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى جدتي أمدّها الله الصحة والعافية وأطال في عمرها.

إلى كل من قاسموني حلو الحياة ومرها أخي وأخواتي.

إلى كل صديقتي من كانوا برفقتي أثناء دراستي الجامعية .

إلى كل من علمني ولو حرفاً في مشواري الدراسي .

واهدي عملي المتواضع إلى كل أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ذوي الهمم .

مع خالص محبتي وتقديري

قائمة المختصرات:

المختصر	المعنى
ج.ر	الجريدة الرسمية
ق.ر	قانون رقم
ا.ر	الامر رقم
ط	الطبعة
ص	الصفحة

مقدمة

مقدمة:

تشكل حقوق الإنسان اهتماما كبيرا في المجتمع الدولي وخاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي تسعى جميع الدول لتكريس حمايتها وتكفل بهم لضعفهم .

فتكمن الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال حمايتهم في الحقوق الخاصة بهم وتمتع بها وعدم المساس والاعتداء على هذه الحقوق المكفولة وهذا من خلال ما تم إقراره في المواثيق وإعلانات الدولية، على أن المشرع الجزائري اهتم بهم من خلال تعزيز الحماية بموجب ما كرسه من قوانين للمعاقين .

ووضعت الحماية القانونية على المستوى الدولي ما جاء في إعلانات واتفاقيات دولية لحماية ذوي الإعاقة، ولكن عند صدور اتفاقية حقوق أشخاص ذوي الإعاقة والبرتكول الاختياري والتي تعد أول معاهدة دولية لحماية المعوقين التي صدقت عليها الجزائر في 12 مايو سنة 2009، جاءت لتؤكد على ما ناد به لحقوق الإنسان وغيرت منعطف ذلك في الحماية وتعد السند القوي لهم، شملت حماية حقوق المعوقين بالمساواة وضمان عدم تمييزهم ووسعت في حمايتهم بما ألزمت دول الأطراف على ضرورة تطوير قوانين داخلية بما ييسر الحماية كافية وقد تضافرت أولى الاهتمام على المستوى الدولي لكل المعاقين في الوضعية الوبائية بتوفير الحماية لهم لما قد يخلفه الوباء من أثار وخيمة، إلا انه عانت هذه الفئة وواجه بعض الصعوبات بالرغم ما وضع لهم تدابير وقائية .

فالمشرع الجزائري قد جسد هذه الحماية القانونية لضمان سلامة ذوي الإعاقة من خلال نصوص قانونية نصت على جزاءات لعدم الاعتداء عليها وحدد جرائم قد تقع عليهم ولعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم ففرض في ذلك عقوبات مشددة على كل من استغل ظروفهم الصحية.

وفعلت هذه الحماية باليات دولية وعربية عن طريق أجهزة الأمم المتحدة وما أقرت من توصيات لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة ومنع إي انتهاك قد يقع ضدهم، وأبرزت دول عربية آليات حماية وفق منظمات ومؤتمرات تلزم فيها وضع خطة كافية للحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، أما الجزائر فعلت الحماية بموجب مراسيم وقانون 02-09 بإنشاء مجلس وطني خاص بالمعوقين ما يقدم من استشارات بشأن هذه الفئة وكان للجمعيات معاقين دورا بارزا لحمايتهم في جانب صحي وإدماجهم وتأهيلهم .

ومما سبق ذكره فانه تكمن أهمية دراسة الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري في ضرورة معرفة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، معرفة حماية هذه الفئة ومدى تجسيدها في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري وكذا التعرف على الوسائل الرقابة ومدى اهتمام المشرع الجزائري خاصة في قانون 02-09 وقوانين جزائية وبشكل عام في المواثيق الدولية .

وتكمن في ذلك أسباب اختياري هذا الموضوع منها أسباب الذاتية ومنها أسباب موضوعية، وتتمثل أسبابي الذاتية هو الحادث الذي وقع فيه تمهيش لذوي الاحتياجات الخاصة عند مشاركتهم العاب البرالمبية اولمبياد لاعبين الجزائريين من ذوي الإعاقة في سنة 2021 هذا سبب الأقوى لدراسة هذا الموضوع وتعزيزهم لذوي الهمم.

أما عن أسبابي الموضوعية لاختياري هذا الموضوع :

- قلة الاهتمام بدراسة حول حماية قانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في الجانب القانوني وبالأخص الجانب الجزائري في التشريع الجزائري.

- وضع الثقافة وتعزيز حماية للمعوقين خاصة لما يستغل البعض ظروفهم الصحية.

ومن ابرز أهداف هذا الموضوع تكمن في :

- توضيح ما كرسته اتفاقيات الدولية ومشروع الجزائري لحماية المعوقين .

-مساعدة على وضع خطة إستراتيجية لإدماج ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تجسيد ما تضمنته الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة وما ضمن في التشريع الجزائري.

-وضع دراسة معمقة لحماية جزائية لذوي الإعاقة لما يتعرض لاعتداءات لظروف صحية .

-تبيين وإظهار الآليات القانونية التي تساعد في تفعيل الحماية للمعاقين.

وتضمنت حدود دراستي للحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في حمايتهم اولا من جانب حقوقهم الاساسية في ما تم نص عليه في قانون 02-09 وفي اتفاقيات الدولية وبالاخص اتفاقية ذوي الاعاقة اما من جهة اخرى في حماية ذوي الاحتياجات الخاصة جزائيا .

وسبق هذا الموضوع دراسات مختلفة تناولت فيه الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة اذكر منها : مذكرة قحاز صونية ، حماية ذوي الاحتياجات الخاصة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام الداخلي ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، في 2016/10/05، على انه دراستي لهذا الموضوع تميزت على هذه الدراسة السابقة في إضافتنا للحماية الجزائية لذوي الاحتياجات الخاصة وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة دوليا في زمن الكوفيد -19.

وفي سياق هذا فقد اعترضتني بعض الصعوبات في دراستي لهذا الموضوع وهو نذرة المراجع المتخصصة في الجانب القانوني لذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر وخاصة منها جزائيا، صعوبة ضبط الجرائم الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة لوجود

قوانين جزائية متفرعة وعدم وجود قانون مستقل ينص بشكل معمق على مختلف جرائم التي قد ترتكب ضدهم لتكريس حماية صريحة في ذلك.

وعلى ضوء هذا سنتطرق لطرح الإشكالية التالية :

ما مدى تجسيد الحماية القانونية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فيما كرس على المستوى الدولي والتشريع الجزائري ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية :

كيف تم اقرار الحماية الجزائية لذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري ؟

كيف تم تفعيل الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في الجانب الدولي ككل والتشريع الجزائري ؟

كيف فعلت الحماية لذوي الإحتياجات الخاصة في الوضعية البائسة دوليا ؟

وقد تم الاعتماد في دراستي هذه على المنهج الوصفي والتحليلي لما يتميز هذا الموضوع بطبيعة خاصة في إبراز بعض النقاط عند اعتماد على المنهج الوصفي بداية في وصف بعض المفاهيم متعلقة بالإعاقة ، ووصف حالة المعاقين ، وحمايتهم على جانب دولي في الكوفيد-19، وكذلك في ذكر مضمون الاتفاقيات دولية ومضمون الجرائم واقعة عليهم و التي جسدت حماية المعاقين، وعند إبراز أهم أجهزة دولية وداخلية كآليات تفعل الحماية القانونية لهم، وتم استخدام المنهج التحليلي عند تحليل مختلف المواد التي تم تضمينها في الاتفاقيات الدولية وتحليل المواد المنصوص عليها في التشريع الجزائري الخاص بالمعوقين وبالاخص تحليل المواد الجزائية التي فرضت جزاءات على كل من يخالف أحكامها.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين في الفصل الأول الموسوم تحت عنوان: الإطار المفاهيمي لذوي الاحتياجات الخاصة وتم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول: مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة أما المبحث الثاني : الحقوق الاساسية لذوي الاحتياجات الخاصة. وتطرقنا في الفصل الثاني الموسوم تحت عنوان: تكريس الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة وتم تقسيمه لثلاث مباحث في المبحث الأول: الحماية الدولية في المواثيق الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة أما في المبحث الثاني : الحماية القانونية في التشريع الجزائري لذوي الاحتياجات الخاصة اما في المبحث الثالث:آليات الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي لذوي
الاحتياجات الخاصة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لذوي الاحتياجات الخاصة.

تعد فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات التي أصبحت تشكل مسألة هامة في المجتمعات البشرية، وقد تعددت تعاريفها وأسبابها وأنوعها من جانب القانوني الذي حدد ذوي الإعاقة في نصوص قانونية متعددة ، ونص على حقوق هذه الفئة من خلال نصوص قانونية الداخلية في التشريع الجزائري وعلى مستوى الدولي في اتفاقيات الخاصة بذوي الإعاقة التي اهتمت بها في فرض نصوص تعزز من حقوقهم الأساسية.

ولهذا سوف نوضح في هذا الفصل حسب التقسيم التالي إلى مبحثين :

المبحث الأول مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة و المبحث الثاني الحقوق الاساسية لذوي الاحتياجات الخاصة.

المبحث الأول: مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة.

لقد تعددت تعاريف لهذه الفئة عند الفقهاء ولم يتوصل الى تعريف جامع مانع واستمر بتعداد تعاريف لذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى الدولي لمنظمات واتفاقيات دولية ومن جانب المشرع الجزائري الذي عرفها من خلال نصوص قانونية كما انه تعددت أنواع وأسباب للإعاقة المقررة من المشرع الجزائري.

ومن هذا سوف نوضح في هذا المبحث تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة (المطلب الأول) وأسباب الإعاقة (المطلب الثاني) وأنواع الإعاقة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة.

تعددت تعاريف ذوي الاحتياجات الخاصة ولا يوجد تعريف متفق عليه، ولذلك سوف نعرض أهم تعاريف في هذا السياق تعريف العام للإعاقة (الفرع الأول) وتعريف القانوني لذوي الاحتياجات الخاصة (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تعريف العام للإعاقة.

قبل التطرق لتعريف ذوي الاحتياجات الخاصة كان من ضروري التعرف على مفاهيم العامة حول الإعاقة والمعوق كتعريف لغوي للإعاقة (أولاً)، ثم التعريف الفقهي للإعاقة (ثانياً)، ثم الفرق بين العجز والإعاقة (ثالثاً).

أولاً: التعريف اللغوي للإعاقة.

لفظ إعاقة مشتق من الفعل عاق، عوق، ويعوقه عوقاً أي صرفه وحبسه وعطله وعاقه عن الشيء منعه منه وشغله عنه فهو عائق ومن ثم فالإعاقة هي المنع عن شيء ما والحبس عن

أدائه ويقال عاققتني العوائق والتعويق وتثبيط الناس عن الخير ويقال عوقه وتعوقه واعتاقه وكلها تعنى صرفه وحبسه¹.

والتعويق في القرآن الكريم جاء بمعنى التثبيط لقوله عز وجل ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوَّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الأحزاب الآية 18².

ثانياً: التعريف الفقهي للإعاقة:

تختلف وجهات النظر حول تحديد مفهوم الإعاقة ترجع لعدة أسباب وهذا حسب تعدد أنواع الإعاقة وتعدد أسبابها وتنوع التخصصات المهنية العاملة في مجال رعاية و تأهيل المعاقين نذكرهم التعاريف :

أ) تعريف محمد عبد المؤمن حسين :

الإعاقة هي نقص أو قصور مزمن أو علة مزمنة تؤثر سلباً على قدرات الشخص الأمر الذي يحول بين الفرد والاستفادة الكاملة من الخبرات التعليمية والمهنية التي يستطيع الفرد العادي الاستفادة منها.

ب) تعريف جمال محمد سعيد الخطيب :

الإعاقة حالة انحراف أو تأخر ملحوظ في النمو الجسمي أو الحسي أو العقلي أو السلوكي أو اللغوي أو التعليمي.

ج) تعريف ماهر أبو المعاطي :

1مختار عطا، زرزقين عبد القادر، الانفاذ الداخلي لحق المعاق في العمل -الجزائر انموذجاً- ، جامعة احمد بن يحيى الوثنريسي تيسمسيلت الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم

الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، تاريخ النشر 2021/06/03 ، ص 105.

2القران الكريم، سورة الأحزاب ، الآية 18.

الإعاقة كل ضرر يمس فردا معيناً وينتج عنه اعتلال أو عجز يحد من تأدية دوره الطبيعي بحسب عوامل السن والجنس والعوامل الاجتماعية والثقافية أو يحول دون تأدية هذا الدور بالنسبة لذلك الفرد.¹

(د) المعوق في اصطلاح الفقه الإسلامي:

لم يستخدم فقهاء الإسلام مصطلح معوق أو إعاقة للدلالة على الإعاقة الجسدية أو العقلية ولذا لم نجد لهم تعريفاً للمعوق أو الإعاقة ، بل استعملوا لفظ (الأعمى) و (الأخرس) و (الزمن) و (المعتوه) و (المجنون) و (ذوي الأعذار) إلى غير ذلك من الألفاظ الموجودة في بطون كتب الفقه والتفسير والحديث.²

ثالثاً: الفرق بين العجز والإعاقة:

قد يشعر القارئ لأول وهلة بان هذين المفهومين يشير إلى مدلول واحد إلا انه الاختصاصين في مجال التربية الخاصة سواء في الخدمات التعليمية أو العلاجية أو خدمات الرعاية ويميزون بينهما.³ فالعجز هو عدم القدرة على القيام بنشاط ما بالطريقة التي تعتبر طبيعية وهذا بسبب خلل، أما الإعاقة فهي الأثر الناجم عن العجز حيث ينظر إليه بعض الباحثين على أنها تضرر جسدي أو عقلي دائم يتدخل بشكل مؤثر في أداء مختلف الوظائف.⁴

1 أبو النصر مدحت، إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ، سلسلة رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، سنة 2004 ، ص ص82،83.

2 زكي زكي حسين زيدان ، زكي زكي حسين زيدان ، الحماية الشرعية والقانونية لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، دار الكتاب القانوني ، سنة 2009 ، ص16.

3 سوسن شاكر مجيد ، مهارات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، دار صفاء ، عمان ، ط. الأولى ، سنة، 2008 ، ص 24.

4 قحاز صونية ، حماية ذوي الاحتياجات الخاصة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام الداخلي ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم القانون، الجزائر ، في 2016/10/05 ، ص 11.

الفرع الثاني : تعريف القانوني لذوي الاحتياجات الخاصة.

اهتم المجتمعات بذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة على الصعيد الدولي والداخلي وتم وضع تعريفات خاصة بهذه الفئة وهذا حسب اتفاقيات الدولية والمنظمات العالمية (أولا) وحسب ما جاء في القانون الجزائري (ثانيا).

أولا: حسب اتفاقيات الدولية والمنظمات العالمية :

أ) تعريف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مادتها الأولى:

بأنه أشخاص ذوي الإعاقة «كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين».¹

وأقرت مبادئ لهم في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على ضرورة احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم و عدم التمييز، كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع و احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية ، تكافؤ الفرص، إمكانية الوصول المساواة بين الرجل والمرأة و احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.²

1 المادة الأولى فقرة 2 ، اتفاقية الأمم المتحدة الأشخاص ذوي الإعاقة و المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بموجب القرار رقم 61-106، المؤرخ في 13 ديسمبر

2006 ، ودخلت حيز النفاذ في 03 مايو 2008.

2 المادة 3 ، من نفس الاتفاقية.

كما عرفت المعاق بأنه: أي شخص ذكر أو أنثى غير قادر على أن يؤمن بنفسه بصورة كلية أو جزئية ضرورات حياته الفردية أو الاجتماعية العادية أو كليهما بسبب نقص خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية.¹

وعرفته على المستوى العربي الاتفاقية العربية لعام 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين في المادة 1 منه المعوق انه: الشخص الذي يعاني من نقص في بعض قدراته الجسدية أو الحسية أو الذهنية نتيجة مرض أو حادث أو بسبب خلقي أو عامل وراثي أدى لعجزه كلياً أو جزئياً عن العمل أو الاستمرارية أو الترقى فيه كذلك اضعف قدراته على القيام بإحدى الوظائف الأساسية الأخرى في الحياة ويحتاج إلى الرعاية والتأهيل من أجل دمج أو إعادة دمج في المجتمع.²

(ب) تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة حسب منظمة الصحة العالمية:

هي كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسمي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي لا يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداً على ذاته أو ممارسة عمله والاستمرار فيها بمعدل الطبيعي، فنلاحظ أن منظمة الصحة العالمية تركز على أن الإعاقة هي نتاج إصابة الإنسان بمرض سواء كان هذا المرض جسيمياً أو حسياً أو عقلياً وان هذه الإعاقة تمنعه من ممارسة دوره في الحياة وخاصة العمل بشكل طبيعي.³

(ج) تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة حسب منظمة العمل الدولية:

1 شحاته احمد زيدان فاطمة ، مركز الطفل في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، سنة 2007 ، ص 311.

2أزهار صبر كاظم ، كاظم حسين وليد ، الحماية القانونية لحق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، جامعة واسط ، كلية القانون مجلة لارك للفلسفة والليسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد 35 ، الإصدار 1-10-2019 ، ص 247.

3 نبيه إبراهيم إسماعيل ، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، سنة 2006 ، ص 19.

هو كل فرد نقصت امكانيته للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه نقصا فعليا نتيجة لعاهة جسمية أو عقلية كما يعرف المعوق وفق الاتفاقات الدولية على انه هو المصاب بإعاقة مزمنة أو حادة والتي ترجع إلى:

1-الضعف الجسمي أو العقلي أو تركيبية من الضعف الجسمي والعقلي.

2-احتمال استمرارها غير محدد.

3-ينتج عنها قصور أساسي في ثلاثة مجالات أو أكثر من أنشطة الحياة الأساسية ورعاية نفسه أسلوب التعبير والتقبل التعلم الحركة التوجيه الذاتي الاستقلالية كفاية نفسه اقتصاديا.

4-تظهر على الشخص حاجته إلى مجموعة من أوجه الرعاية الشاملة أو العلاج أو الخدمات التي تستمر مدى الحياة.

ثانيا :حسب القانون الجزائري :

اهتم المشرع الجزائري بهذا العنصر الفعال في المجتمع ،حيث لم يترك تعريفه للفقهاء بل أعطاه حيزا من خلال قانون الصحة وترقيتها وكذا قانون المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.

أ) بالنسبة للقانون رقم 85-05 المتعلق بالصحة وترقيتها نجد أن المشرع تعرض من خلال الفصل السابع من الباب الثاني منه إلى تدابير حماية الأشخاص المعوقين في المادة 89 من هذا القانون عرفت المعاق كما يلي : يعد شخصا معوقا كل طفل أو مراهق أو شخص بالغ أو مسن مصاب إما نقص نفسي أو فيزيولوجي، وإما عجز ناتج على القيام بنشاط تكون حدوده للكائن البشري وإما عاهة تحول دون حياة اجتماعية عادية أو تمنعها.

ب) بالنسبة للقانون 02-09 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين فقد جاء بتعريف للمعوق في المادة 02 معتبرا المعوق هو كل شخص مهما كان سنه وجنسه يعاني من إعاقة أو أكثر

وراثية أو خلقية أو مكتسبة تحد من قدراته على ممارسة نشاط أو عدة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية والاجتماعية نتيجة إصابة وظائفه الذهنية أو الحركية أو العضوية الحسية.¹

يلاحظ أن المشرع أعطى نوع من التفصيل في تعريفه للمعوق بحيث وسع في مفهوم المعوق ليشمل كل شخص أصيب بإعاقة سواء كانت وراثية أو خلقية من جهة أو كانت مكتسبة كالتالي تكون نتيجة حادث مثلا.²

ونشير إلى أن الجزائر تعتبر من الدول العربية الرائدة في اهتمام بحماية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، قد أصدرت في سنة 2002 تشريعا خاصة بفئة المعوقين وهو القانون 09-02 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيته وبذلك قد سبقت صدور الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة الصادرة عن الجمعية العامة في سنة 2006 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2008 مما يدل على أن الجزائر كانت ملتزمة دائما اتجاه هذه الفئة من خلال التزاماتها العامة في إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي تضمنت الإشارة إلى حقوق المعوق في إعلانات ذات صلة بحقوق الإنسان.³

وكإشارة لذلك فإن المشرع الجزائري انتهج مصطلح أشخاص ذوي الإعاقة بنفس ما جاء في اتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن اقر في الدستور بمصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا ما جعل عدم تطابق في إقرار التسمية لهاته الفئة، وكان من الأجدر أن نقر مصطلح ذوي الإعاقة هو الأصل كنتيجة دولية لان ذوي الاحتياجات

1 ابن قويدر الطاهر، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة وواقعها في الجزائر، جامعة الاغواط، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 05، جانفي 2017، ص 24.

2 مرجع نفسه، ص 25.

3 زين عيسى حميدي، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة، مذكرة لنيل شهادة ماستر حقوق، تخصص علم إجرام، جامعة الطاهر مولاي -سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، بقسم الحقوق، الجزائر، سنة 2015-2016، ص 18.

الخاصة تضم الأشخاص المعاقين والفئات الضعيفة (المسنين ، وفئات تحتاج الاهتمام كأذكياء وأصحاب المهارات الخاصة.¹

وإضافة إلى ذلك عرف المشرع الأردني من خلال القانون رقم (20) لسنة 2017 إن الشخص المعاق يعتبر كل شخص ذا إعاقة لديه قصور طويل الأمد في القدرات الحسية أو النفسية أو الجسدية أو الذهنية أو العصبية مما يحول دون قيامه بأنشطة الحياة الرئيسية من العناية بالذات أو التنقل و الحركة أو العمل أو التعبير أو التعليم والتأهيل أو ممارسة إحدى الحريات أو الحقوق²، ولكن بالرغم ماعرفه المشرع الجزائري والأردني وسعوا في تعريف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلا انه كان من أحسن إتباع المشرع المصري لأنه كان شامل وواضح بصريح عبارة فعرف الشخص ذوي الإعاقة في قانون رقم 10 عام 2018 انه: كل شخص لديه قصور أو خلل كلي أو جزئي بدنيا أو ذهنيا أو حسيا أو نفسيا متى كان طويل الأجل مستقرا قد يمنعه لدى التعامل مع مختلف العوائق والحواجز البيئية³، من المشاركة بصورة كاملة وفعالة بالمجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.⁴

المطلب الثاني: اسباب الاعاقة.

عدد المشرع الجزائري من اسباب الاعاقة وحصرها في مجموعة من الاسباب محدد قانونا ونص فيها بوجود اسباب وراثية او مكتسبة حسب كل الحالات المختلفة.

1 بن عيسى احمد، الحماية القانونية للأشخاص ذوي الاعاقة على ضوء قواعد القانون الدولي والتشريع الجزائري، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، سنة 2018، ص28.

2 موسى التاج هيام ، الحراشة علاء احمد ، موسى التاج احمد ، القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة(التجربة الأردنية)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر بين الواقع والمأمول ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، في 13-14 نوفمبر 2017 ، صص20،21.

3 ومعنى الحواجز البيئية :هي التي يصعب الوصول إليها طبيعية كانت أو مباني مرافق عامة مثلا وصعوبة محاولة المعاقين الاندماج وتحد من قدراتهم على التنقل والتحرك بحرية وأمان دون مساعدة الاخرين.

4 فارس محمد عمران ، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة (دراسة مقارنة مع عدة دول) ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد الثاني والخمسون ، نوفمبر 2019 ، ص394.

ولهذا سوف نتطرق على ضوء الى الاسباب الوراثية (الفرع الاول) والاسباب الوراثية (الفرع الثاني).

الفرع الاول : الاسباب الوراثية.

بالرجوع إلى القانون رقم 02-09 والمرسوم التنفيذي 14-204 نجد أن الإعاقة تكون لسبب وراثي وعلى ضوء هذا سنتطرق إليها على النحو التالي:

ويقصد بالاسباب الوراثية للإعاقة هي تلك الصفات الوراثية التي تنتقل من جيل إلى جيل أي من الإباء الى الأبناء عن طريق مايسمى الكروموزونات من الآباء عند عملية الإخصاب ويؤدي ذلك إلى إحداث خلل معين في تركيب الجنين ومن هذه الحالات التخلف العقلي وكذا حالات الاضطراب في التمثيل الغذائي وأيضا النقص الوراثي في إفرازات الغدة الدرقية والذي يؤدي إلى نقص النمو الجسمي والعقلي.¹

كما أن تلعب دورا في عملية الإعاقة الوراثية في حالة الزواج بالأقارب وانتقال الجينات الوراثية من الأصول إلى الفروع بما يساهم في حدوث إعاقات.²

الفرع الثاني: الاسباب المكتسبة.

وهي العوامل الخارجية التي يمكن تلعب دورا هاما منذ الحمل حتى الوفاة وتتفاعل مع الاسباب الوراثية وتتضمن العوامل التالية :

- عوامل ما قبل الولادة: إن مدة الحمل مهمة بالنسبة للجنين وتعرض الأم لأي إصابة أو مرض يعرض الجنين لخطر الإصابة بالإعاقة ومن بين الإصابات بالفيروس أثناء الحمل والإصابة بالنزيف أثناء الحمل و تؤدي الإصابة الجنين بالإعاقة.³

1 معزوز ربيع ،النظام القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الجزائري ،جامعة سعيدة ،الجزائر ،مجلة البحوث القانونية والسياسية العدد العاشر ،جوان 2018 ،ص 906

2 بن عيسى احمد ، الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة على ضوء قواعد القانون الدولي والتشريع الجزائري ، مرجع سابق ، ص 45.

3 معزوز ربيع ، مرجع سابق ، ص ص 906،907.

- عوامل أثناء الولادة قد تصاب الأم ببعض الأمراض والفيروسات أثناء الحمل مما يؤدي بدوره لحدوث تشوهات لجنينها لعيوب خلقية.¹

وقد تساهم الآثار الطبية المتصلة بالصعوبات التي قد تحدث للأطفال حديثي الولادة أثناء عملية الولادة بسبب الحركات غير الصحيحة أو مفاجأة أثناء عمليات القيصرية أو العادية.²

- عوامل ما بعد الولادة : يمكن إجمالها في مجموعة من المسببات التي تصيب الشخص أثناء حياته كالأمراض في طفولته والتي تسبب عجزا مباشرا والإصابة بالحوادث والمرض الذي يكون أيضا سببا مباشرا في العجز الدائم أو المؤقت بالإضافة إلى التعرض لحوادث العمل وذلك لعدم وجود ظروف ملائمة أثناء العمل التي تسبب في كثير من الأحيان إلى العجز الدائم.³

وللإشارة نصت المادة 13 من قانون 02-09 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم ان التصريح بالإعاقة إلزامي لدى المصالح الولائية المكلفة بالحماية الاجتماعية و يجب على أولياء الأشخاص المعوقين أو من ينوب عنهم قانونا ومستخدمي الصحة أثناء ممارسة وظائفهم وكذا كل شخص معني، التصريح بالإعاقة فور ظهورها أو كشفها لتمكين الجهات المعنية من التكفل بها في حينها ويعاقب على كل تصريح كاذب بالإعاقة يقوم به لدى المصالح المعنية الأولياء أو من ينوب قانونا من الأشخاص المصرح بإعاقتهم طبقا للتشريع المعمول به.⁴

1الأحمد وسيم حسام الدين ، الحماية القانونية لحقوق المعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، ط.الأولى، سنة 2011 ، ص16.

2 بن عيسى احمد ، الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة على ضوء قواعد القانون الدولي والتشريع الجزائري ، مرجع سابق ، ص48.

3 معزوز ربيع ، مرجع سابق ، ص 907.

4 المادة 13، الفصل الثاني تحت عنوان الوقاية من الإعاقة ،ق.ر 02-09 ، المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8مايو سنة2002، يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين

وترقيتهم /، ج.ر العدد34 ، الصادرة بتاريخ أول ربيع الأول عام 1426هـ / 14 مايو 2002.

كما اقر المرسوم التنفيذي رقم 17-187 يحدد كفايات الوقاية من الإعاقة في المادة 06 و50 منه على العوامل المسببة للإعاقة والوسائل التي تحد أو تقلص من الإصابة بالإعاقة فنصت المادة 05 منه على أن: تتم الوقاية من العوامل المسببة للإعاقة كذلك من خلال ترقية الكشف المبكر المتعدد التخصصات والمتخصص المتعلق خاصة بالإعاقات الخلقية أو المكتسبة بواسطة التحاليل والاختبارات والفحوص الطبية وكذا الأعمال الطبية الاجتماعية المبكرة المتكونة من مجمل الأعمال والتدابير الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية اللازمة الواجب اتخاذها لفائدة الأشخاص المعنيين وعائلاتهم قصد تجنب مخاطر الإعاقة.¹

ونصت المادة 06 منه على الوسائل التي تحد أو تقلص من الإصابة بالإعاقة على: انه تتم الوقاية من العوامل المشددة للإعاقة من خلال مجموعة من الوسائل والأعمال التي بإمكانها التقليل أو الحد من تشديد الإعاقة والمتمثلة على الخصوص بالتكفل المبكر بالإعاقة / أو التدخل المتخصص الملائم بمجرد إجراء الكشف أو الإعلان عن تشخيص المرض المؤدي للعجز، وضع برامج متعددة التخصص للتكفل حسب نوع الإعاقة، تسهيل الوصول للوقاية والعلاج، تسهيل الوصول للمحيط قصد دعم قدرات الأشخاص المعوقين تحديد من خلال التبيان مخاطر الإعاقة والقضاء عليها بالتنسيق مع القطاعات المعنية وكذا ترقية المناهج والأدوات ووسائل الوقاية من الإعاقة.²

المطلب الثالث: انواع الاعاقة.

تميزت انواع الاعاقة بالتعداد واختلاف في تصنيفها الا ان المشرع الجزائري عددها في تصنيفات حسب كل نوع ودرجته.

1 المادة 05، الفصل الثاني تحت عنوان كفايات الوقاية من العوامل المسببة أو المشددة للإعاقة، من المرسوم التنفيذي رقم 17-187 مؤرخ في 8 رمضان عام 1438هـ/3 يونيو 2017

يحدد كفايات الوقاية من الإعاقة، ج.ر / العدد 33، الصادرة بتاريخ 9 رمضان 1438هـ / 4 يونيو 2017.

2 المادة 06، من نفس المرسوم التنفيذي.

و يخضع القانون للإعاقة إلى اختلافات حسب طبيعة هذه الأخيرة، وتختص اللجان الطبية في تحديدها ونسبتها وهي ذات أهمية من أجل إقرار حقوق المناسبة للشخص المعاق سواء كان بالغاً أو غير بالغ ما تعلق بالامتيازات المالية والتأمين الصحي، وفي هذا الإطار حددت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 82-180 يتعلق بتشغيل المعوقين وإعادة تأهيلهم المهني أصناف المعوقين ب:

-القاصرون حركيا القصور الجراحي والتقويمي والعصبي وإصابات داء المفاصل.

-القاصرون حسيا المكفوفون والصم والبكم والأشخاص المصابون باضطرابات النطق.

-القاصرون المزمنون العاجزون عن التنفس وأصحاب المزاج النزيفي أو مرض السكر أو القلب.

-مختلف القاصرين بدنيا ولاسيما ضحايا المخلفات الناتجة عن حادث عمل أو مرض مهني.¹

ونص في القانون المدني على مباشرة الحقوق المدنية لهذه الفئة ضمن نص المادة 42 منه: انه لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقدا التمييز لصغر السن أو عته أو جنون.²

كما نص في قانون المدني على القاصرون حسيا ضمن المادة 80 منه معدلة على انه: إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب تلك العاهة التعبير

[بالى مصعب ، شرايطه إبراهيم ،حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ،مداخلة تحت عنوان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر وإدماج مهني ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،وجامعة القيروان ، دون تاريخ النشر ، ص3.

2 المادة 42 معدلة،الياب الثاني الأشخاص الطبيعية والاعتبارية ، الفصل الأول الأشخاص الطبيعية، ق . ر 10/05 ، المؤرخ في 20 يونيو 2005 ، ج.ر. 44 ص21 ، يعدل ويتم

ا.ر 75-58 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات التي تقتضيها مصلحته.¹

ونص في المرسوم التنفيذي رقم 14-204 الذي يحدد الإعاقات حسب طبيعتها ودرجتها في **المادة 8 منه** على كيفية تحديد نسبة ودرجة الإعاقة نص فيما يلي على انه: تحدد درجة الإعاقة بدرجة الضرر الناجم عن العجز المرتبط بإصابة أو بعدة إصابات تسبب قصورا في القيام بأعمال الحياة اليومية بالتفاعل مع المحيط، تقدر نسبة العجز المعتمد في تحديد درجة الإعاقات المنصوص عليها في المواد 4 إلى 7 أعلاه من طرف طبيب متخصص.²

كما نص في **المادة 11 منه** على انه تبين طبيعة الإعاقة ودرجتها في بطاقة الشخص المعوق طبقا للتنظيم المعمول به.³

وتتضمن بطاقة المعوق على : الاسم والصورة والعنوان والعمر والجنس ونوع الإعاقة والحالة الاجتماعية والامتيازات والإعفاءات المقررة وختم وتوقيع السلطة المختصة والمعلومات الضرورية.⁴

1 المادة 80 فقرة 1، القسم الثاني شروط العقد، من القانون المدني 10/05، السالف الذكر.

2 المادة 8، المرسوم التنفيذي رقم 14-204، المؤرخ في 17 رمضان عام 1435 الموافق 15 يونيو سنة 2014 يحدد الإعاقات حسب طبيعتها ودرجتها، ج.ر / العدد 45، الصادرة بتاريخ

3شوال 1435هـ/ 30 يوليو 2014.

3المادة 11، من نفس المرسوم التنفيذي .

4 نايف بن عابد الزارع، تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، دار الفكر، الأردن، ط.الخامسة، سنة 2013، ص176.

المبحث الثاني: الحقوق الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة.

أقرت لذوي الاحتياجات الخاصة العديد من الحقوق الا انه يتم توضيح الحقوق الأساسية لهم والتي تعد من أهم حقوق الإنسان تسعى كل دول وخاصة الجزائر لتكريسها بموجب قوانين لضمان حقوقهم، كما أن حظيت هذه الفئة اهتمام على المستوى الدولي عبر الاتفاقيات دولية الخاصة بذوي الإعاقة.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم في (المطلب الأول)، وحق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل ولاستفادة من المنحة في (المطلب الثاني)، وحق ذوي الاحتياجات الخاصة في الرعاية الصحية في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم.

يعد الحق في التعليم من أبسط حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن دون تفرقة أو تمييز، وقد تأكد هذا المعنى في مواثيق وإعلانات الدولية وتشريعات الوطنية فاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في 1948 يؤكد في مادته 26 منه على حق التعليم أن يمارس دون تمييز وان لكل فرد الحق في نفس الفرص المتاحة للآخرين للالتحاق بمرافق التعليم.¹

وقد كفل الدستور الجزائري الجديد لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة حقهم الدستوري في التربية والتعليم والتكوين في المادة 65 منه على انه : الحق في التربية والتعليم مضمونان وتسهر الدولة باستمرار على تحسين جودتها و كذا التعليم العمومي مجاني وفق الشروط التي يحددها القانون، التعليم الابتدائي والمتوسط إجباري وتنظم الدولة المنظومة التعليمية الوطنية وتسهر الدولة على ضمان حياد المؤسسات التربوية وعلى الحفاظ على طابعها البيداغوجي

1الأحمد وسيم حسام الدين ، مرجع سابق ، ص 34.

والعلمي قصد حمايتها من أي تأثير سياسي أو إيديولوجي وتعد المدرسة القاعدة الأساسية للتربية على المواطنة كما انه تسهر الدولة على ضمان التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني.¹

وجاءت حماية هذا الحق ماتضمنته الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم في المادة 03 منه من خلال ما فرضت فيه على الدول الأطراف بعض الالتزامات التالية :

- أن تلغي أية أحكام تشريعية أو تعليمات إدارية تنطوي على تمييز في التعليم .
- أن تضمن بالتشريع عند الضرورة عدم وجود أي تمييز في قبول التلاميذ بالمؤسسات التعليمية فهذا الالتزام يدل بشكل أو آخر على فئات معينة ومن ضمنها ذوي الإعاقة عند أي تفضيل أو تمييز تلميذا على آخر.
- ألا تسمح في أي صورة من صور المعونة التي تمنحها السلطات العامة للمؤسسات التعليمية بغرض أيه قيود أو إجراء أي تفضيل يكون أساسه الوحيد انتماء التلاميذ إلى جماعة معينة.²

كما نص في المادة 04 من اتفاقية نفسها على انه الدول الأطراف تتعهد بالدعم تكافؤ الفرص والمساواة في أمور التعليم وهذا ضمنا يكون بالنسبة لذوي الإعاقات عندما نص في فقرة (ب) منها على ضمان تكافؤ مستويات التعليمية العامة في نفس المرحلة وتعادل الظروف المتصلة بجودة التعليم المقدم ونوعيته.³

1 المادة 65 ، تحت الفصل 4 لحقوق و حريات ، الدستور الجزائري 15 جمادى الأول عام 1442 30 ديسمبر 2020م ، جـر العدد 82 ، ص 16.

2 انظر مادة 3 ، اتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في 14 كانون الأول /ديسمبر 1960 ، في دورته الحادية عشرة ، تاريخ بدء النفاذ 22 أيار /مايو 1962 وفقا لأحكام المادة 14.

3 المادة 04، من نفس الاتفاقية.

- بالإضافة إلى ذلك نصت الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المادة 24 منها بحق التعليم انه تسلم الدول الأطراف بحق أشخاص ذوي الإعاقة في التعليم ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص تكفل الدول الأطراف نظاما تعليميا جامعا على جميع المستويات وتعلما مدى الحياة موجها على التنمية للطاقات الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية والتنوع البشري مع تنمية شخصية ذوي الإعاقة ومواهبهم وإبداعهم ومشاركتهم في جميع حر، كما أكدت على عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من النظام التعليمي العام على أساسا لإعاقة وعدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم في كل مراحله كما دعت لتوفير الدول الحاجيات الفردية من تيسير تعلم طريقة البرايل وأنواع الكتابة البديلة وتيسير لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصم، ونصت على إمكانية الحصول لأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم العالي العام والتدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة دون تمييز.¹

فالتعليم الأساسي هو تحدي عالمي وهدف للتنمية الذي يدعو إلى توفير الفرصة لكل طفل لمزاولة تعليمه الابتدائي، غير أن الأطفال الذين يعيشون في الدول الأقل نمو في المجتمعات الأشد فقرا لا يكونون قادرين على الالتحاق بصفوف الدراسة بطريقة منتظمة وبدرجة أقل الأطفال ذوي الإعاقة وانه قد يواجهون حواجز لتعلم من عوائق معنوية ومادية فهذه الأخيرة هي تكاليف التعليم واختلاف قدرات الناس نحوها وحالة صحية لهم مما يجعل خضوع الحق في التعليم مخرلا بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، فلذلك يجب أن تقر كل دولة بمجانية التعليم في كافة المراحل وتعفي المواطنين من أية التزامات مالية بشأنه.²

1 انظر المادة 24، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006، سالف الذكر.

2 بوصوار ميسوم، تجريم التعدي على حقوق الطفل في القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، سنة 2016/2017، ص70.

ومن هذا المنطلق نجد انه اهتم التشريع الجزائري برعاية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجانب التربوي وتأمين الإدماج الاجتماعي لهم دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، حيث ورد في القانون 02-09 متعلق بحماية الأشخاص معوقين وترقيتهم أن أهداف حماية هذه الأشخاص ضمان تعليم إجباري وتكوين المهني لهذه الفئة فنصت المادة 14 و15 منه على ضرورة التكفل المدرسي مضمونا بعض النظر عن مدة التمدرس وتهيئ لهم الظروف مادية بأكمل وجه، نلاحظ من خلال هاتين المادتين ان الدولة الجزائرية أولت اهتماما كبيرا بهذه الفئة قصد تعليمهم وتكوينهم مهنيا وذلك بإنشاء عدة مدارس ومراكز وإعداد الإطارات اللازمة لذلك كما أن مجانية التعليم مضمونة لهم على قدم المساواة مع الأشخاص الأصحاء كما انه إتاحة هذا الحق يمكن أن يتجسد عن طريق مختلف الطرق التي يتضمن الإدماج في وسط دراسي عادي برامج التعليم المتخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتي نص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 12-05 المؤرخ في 4 جانفي 2012 تحت وصاية وزارة التضامن التي تشمل المراكز الطبية التربوية للأطفال المعاقين ذهنيا والمراكز الطبية التربوية للأطفال ذوي الإعاقة الحركية وكذا مدارس الأطفال الذين يعانون من إعاقة سمعية أو بصرية.¹

وعليه فتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة هو منحه الفرصة لمزاولة الدراسة عبر مختلف مراحلها لينمي قدراته وهو حق يمنح للتأهيل المهني بما يناسب قدراته، كما نص المشرع على فتح المجال لهذه الفئة في ميدان التكوين المهني الذي يعد من ابرز خدمات التأهيل من خلال إتاحة الفرص للتدريب والاستعداد للعمل ومن ثمة مساعدة على انخراط في الحياة العملية.²، إلا انه بالرغم ما أورده المشرع الجزائري في الدستور والقانون 02-09 إذ اعترف بالحق في التعليم وضمانه لكل المتدربين مع الحرص على مجانية التعليم في كل الأطوار

1أحاز صونية، مرجع سابق، صص23،24.

2يويال صفية، زكري عبد الوهاب، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص

قانون العام الاقتصادي، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، سنة 2019/2020، ص 62.

التعليم منذ التحضيري إلى المستوى الجامعي، إلا انه لم يرد له تخصيص صريح لحماية حق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبقية حقوقهم كون هذا الحق يشهد انتهاكا على ارض الواقع من بعض الأولياء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عند عدم تسجيل أبنائهم في المؤسسات التربوية عند عدم تنفيذ لتشريعات التي تحمي حقوق هذه الفئة في الإدماج في تلك المؤسسات التي كلفو بإدارتها.¹

المطلب الثاني: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل والاستفادة من المنحة.

يعتبر حق العمل والاستفادة من المنحة لفئة ذوي الإعاقة حق من حقوق المعاقين وهذا على قدم المساواة مع أفراد المجتمع دون تمييز ومشاركتهم في الحياة وإدماجهم، وهذا ماكد عليه الدستور الجزائري وقوانين خاصة والاتفاقيات الدولية.

ولهذا سنحاول أن نبين في هذا المطلب حق لذوي الاحتياجات الخاصة في العمل (الفرع الأول) وحق ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستفادة من المنحة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل.

كفل المشرع الجزائري وعلى الصعيد الدول حق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة الذي يعد من اهم حقوقه الاساسية لتعزيز من قدراته التاهيلية والمهنية، وقد تميز في ان المشرع الجزائري وضع لهم نسبة في كل قطاعات العمل لضمان حقهم المهني .

وسوف نتطرق في هذا الفرع مضمون حق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة (أولا) ثم نظام النسبة المئوية في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وموقف المشرع الجزائري منه (ثانيا) .

أولا:مضمون حق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة.

¹بويلال صافية ، زكري عبد الوهاب، المرجع السابق ، ص66.

يولى المشرع في الدول المختلفة قدرا متفاوتا من الاهتمام والعناية بحق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل لذلك تراه بنص على ضرورة توفير فرص العمل لهذه الفئة مثلهم كمثل غيرهم من الأشخاص.¹

وهذا مانص عليه الدستور الجزائري الجديد في المادة 66 منه على حق العمل أن العمل حق وواجب وكل عمل يقابله أجر كما انه يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية، والأمن، والنظافة و الحق في الراحة مضمون ويحدد القانون شروط ممارسته وانه يضمن القانون حق العامل في الضمان الاجتماعي على انه يعاقب القانون على تشغيل الأطفال وتعمل الدولة على ترقية التمهين وتضع سياسات للمساعدة على استحداث مناصب الشغل ويحدد القانون شروط تسخير المستخدمين لأغراض المصلحة العامة.²

ولكن نجد أن المشرع الجزائري لم يعرق العامل المعاق وجعله ضمن الإطار العام لمفهوم العامل حسب قوانين خاصة في قانون 90-11 المتعلق بالعمل والقانون 06-03 المتعلق بالوظيفة العامة.³

وأكد على حق العمل في اتفاقية الدولية للأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المادة 27 منها أن حق العمل على قدم المساواة مع الآخرين شمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق العمل وبيئة عمل منفتحين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة شاملتين لهم ويسهل انخراطهم فيهما وتحمي الدول الأطراف عمالا الحق في العمل وتعززه بما في ذلك حق أولئك الذين تصيبهم الإعاقة خلال عملهم وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات المناسبة بما في ذلك سن التشريعات لتحقيق أهداف منها مايلي :

1قحاز صونية ، مرجع سابق ، ص26.

2المادة66، دستور الجزائري 30 ديسمبر2020،سالف الذكر، ص 17.

3بن عيسى احمد، الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة2006 والقانون الجزائري ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، الجزائر، مجلة الدراسات

القانونية والسياسية،المجلد07 ، العدد02، جوان 2021 ، ص4.

-حظر التمييز على أساس الإعاقة فيما يخص شروط التوظيف وظروف العمل الآمنة والصحية و حمايتهم لوضعية ظروف عمل عادلة وملائمة بمساواة وتكافؤ الفرص وتقاضي اجر متساوي القيمة وحمايتهم من التحرش والانتصاف عن المظالم وكفالتهم لممارسة حقوقهم العمالية والنقابية على قدم المساواة مع الآخرين وكذلك تعزيز فرص العمل لأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والحصول على برامج العامة للتوجيه التقني والمهني وخدمات التوظيف والتدريب المهني المستمر وتعزيز فرص العمل الحر ومباشرتها والشروع في الأعمال التجارية وكذا تشغيل ذوي الإعاقة في القطاع العام وتشجيعهم على القطاع الخاص كما تكفل الدول الأطراف عدم إخضاع أشخاص ذوي الإعاقة للرق أو العبودية و حمايتهم على قدم المساواة مع الآخرين من العمل الجبري أو القسري¹.

كما أن أولى اهتمام العمل للمرأة المعاقة في نص المادة 20من توصيات مؤتمر العمل العربي لعام 1992 انه تعطي للمرأة المعاقة المؤهلة الفرصة نفسها التي تعطي المؤهل عند تساوي القدرات بينهما بما يمنع وقوع أي تمييز ضد المرأة المعاقة في هذا المجال².

ومن خلال هذا فان نلاحظ انه قد نص على ضرورة عدم التمييز حتى بين المعاقين خاصة في الجنس أو المؤهل وتضمن ابعده نقطة لحماية المعاقين دون أن يقتصر بين المعاق والشخص العادي السوي.

ثانيا: نظام النسبة المئوية في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وموقف المشرع الجزائري منه.

من ضمن التدابير الضرورية التي تضمنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تكريس حق هذه الفئة في العمل حث الدول الأطراف على اتخاذ تدابير لتشغيل الأشخاص ذوي

1المادة27، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006 ، سالفه الذكر.

2 روجي مروح عبادات، تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، دار مجدلاوي، ط. الأولى، عمان ، سنة 2011/2012، ص26.

الإعاقة في القطاع العام والقطاع الخاص، فالطبيعة القانونية لنظام الحصص أو النسب في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة عملت به أغلبية الدول تخصص نصوص قانونية متفرقة نسبة مئوية من مناصب العمل في القطاع العام والقطاع الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة.¹ وفي سياق هذا جاء في بعض توصيات مؤتمر العمل العربي سابق الذكر في المادة 16 منه على انه تلتزم المؤسسات الإنتاجية الحكومية وغير الحكومية بتشغيل عدد من المعاقين لديها بنسبة لا تقل عن 4 بالمائة من مجموع العاملين بها.²

ومفاد هذه البرامج يتمثل في التزام القانوني يقع على أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص الذين يتجاوز عدد عمالهم عدد معيناً بتشغيل نسبة مئوية محددة من أشخاص ذوي الإعاقة وفي حالة عدم التزام بهذا التدبير يتعرضون لعقوبة أو تفرض عليهم تدابير بديلة للمساهمة في حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، ولقد أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لذوي الإعاقة هذا المبدأ بصورة غير مباشرة بموجب المادة 5 فقرة 4.³

وتضمن المادة 17 من توصيات مؤتمر العمل العربي سابق الذكر انه تهتم أجهزة التفتيش العمل في كل دولة بمراقبة مدى التزام المؤسسات الإنتاجية بالتشريعات المنظمة لتشغيل المعاقين.⁴

فنظام النسب المئوية إذ هو تدبير خاص لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل ويقسم نظام الحصص أو النسب إلى نوعين أساسيين:

1 بلعموري نادية ، حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل بين النسب القانونية والاشتراكات المالية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة في

القانون الاجتماعي، المجلد 7 ، العدد 1 ، دون تاريخ النشر ، ص 10.

2 روجي مروح عبادات ، مرجع سابق ، ص 25.

3 بلعموري نادية ، مرجع سابق ، ص 11.

4 روجي مروح عبادات ، مرجع سابق ، ص 25.

- نظام الحصص الصارمة يتمثل في التدابير أو البرامج لتشغيل التي يعامل فيها الشخص المعاق معاملة تفضيلية حتى ولو كان اقل من بقية المترشحين لنفس المنصب في المؤسسة .

-نظام الحصص المرنة هو يعامل الشخص المعاق بموجب هذا النظام كغيره من الأشخاص العاديين وان تكون لديه مؤهلات تؤهله لمنصب العمل.

وللإشارة نظام الحصص الصارمة هو الغالب في تشغيل ذوي الإعاقة وهذا من منطلق أن هؤلاء الأشخاص لا يشغلون إلا بسبب الإعاقة ولا تأهيل لديهم مما يؤدي إلى البطالة المقنعة.

فموقف المشرع الجزائري من هذا النظام تبني نهج النسبة المئوية المقطعة وسيلة لضمان الحد أدنى لتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحق في العمل في القطاعين العام والخاص .

فوضعت المادة 27 من قانون 02-09 السابق الذكر على أن:

يجب على كل مستخدم أن يخصص نسبة واحد بالمائة على الأقل من مناصب العامل وعن استحالة ذلك يتعين عليه دفع اشتراك مالي تحدد قيمته عن طريق تنظيم يرصد في حساب صندوق خاص لتمويل نشاط حماية المعوقين وترقيتهم¹.

الفرع الثاني: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستفادة من المنحة.

نص على حق في الاستفادة من المنحة لذوي الاحتياجات الخاصة في المادة 5 من قانون 02-09 متعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم انه: يستفيد الأشخاص المعوقون بدون دخل مساعدة اجتماعية تتمثل في التكفل بهم أو في منحة المالية وتحدد كفيات تطبيق هذه المادة عن طريق تنظيم².

1. بلعموري نادية ، مرجع سابق ، ص12.

2. المادة 5 ، ق. ر. 02-09 ، سالف الذكر.

- كما حددت المادة 7 من نفس القانون المذكور سابقا على أشخاص المعوقون الذين يستفيدون من المساعدة الاجتماعية الذين ليس لهم دخل هم:
- الأشخاص الذين تقدر نسبة عجزهم ب100%.
 - الأشخاص المصابون بأكثر من إعاقة.
 - الأسر التي تتكفل بشخص واحد أو عدة أشخاص معوقين مهما كان سنهم.
 - الأشخاص ذوو العاهات والمرض بداء العضال الذين يبلغ 18 سنة على الأقل المصابون بمرض مزمن ومعجز طبقا للتعريف المنصوص عليه في المادة 2 من هذا القانون.
- كما حددت المادة 7 فقرة 2 من نفس القانون على مبلغ المنحة المالية الممنوحة للأشخاص المعوقين بنسبة العجز تقدر ب100% عن ثلاثة آلاف شهريا (3.000 دج).¹
- بالإضافة إلى ذلك توجد صيغة أخرى إلى جانب هذه المنحة الجزافية للتضامن وهي موجهة إلى الأشخاص المعاقين الذين تقل نسبة عجزهم عن 100% وللمكفوفين أو الصم أو البكم أو العائلات المتكفلة بأطفال معاقين تقل أعمارهم عن 18 سنة تقدر مبلغ المنحة ب 1000.0 دج.²

المطلب الثالث: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الرعاية الصحية.

1 المادة 7، ق. ر 02-09 ، سالف الذكر.

2 فلاك فريدة، بشقة سميرة ، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري ودور وسائل الإعلام في تكريسها جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، مجلة العلمية

للتربية الخاصة ، المجلد 03، العدد 01، (مارس 2021) ، ص 134.

يضمن حق الصحة لذوي الاحتياجات الخاصة أن الحكومات يجب أن تهيئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون له هذا الحق بقدر الإمكان وتتراوح هذه الظروف بين ضمان توفير الخدمات الصحية وظروف العمل الصحية والمأمونة.¹

ولكن القانون 09-02 سابق الذكر لم يعطي إطار شاملا تفصيليا للرعاية الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة ولكنه أشار إليها في بعض النصوص القانونية.²

فحاول التشريع الجزائري مسايرة طموحات وتطلعات فئة ذوي الإعاقة استجابة لتأكيدات الاتفاقيات والهيئات الدولية وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية ويعتبر قانون 05-85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها الحجر الأساس الذي اقر بموجبه جملة من حقوق هذه الفئة في الفصل السابع بعنوان تدابير حماية الأشخاص المعوقين من المادة 89 الى 96 منه حيث نص على حقهم في الحماية الصحية والاجتماعية واحترام شخصيتهم ومراعاة كرامتهم وكذا حقهم في العلاج الدائم وإعادة التدريب وتوفير الإمكانيات المادية والتجهيزات لذلك فضلا عن التكفل بهم من قبل المستخدمين الطبيين مع مراعاة المقاييس المتعلقة بالنظافة والأمن في المؤسسات المخصصة للأشخاص المعوقين وكرس قانون رقم 09-02 جملة من تدابير على غرار الكشف المبكر للإعاقة والوقاية منها مع العمل على ضمان العلاج المتخصص وإعادة التأهيل الوظيفي وضمان الحصول على الأجهزة الاصطناعية ولواحقها فضلا عن استفادتهم من التعويض عن الدواء وكل امتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كإجراء العمليات الجراحية ومجانية الحصول على الأجهزة الطبية الاصطناعية وكذا المتابعة الطبية.³

1 السراي غفران احمد عبد الحسين ،الحماية الجنائية وغير الجنائية لحقوق الإنسان في ظل القانون الدولي العام، قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام ،جامعة الشرق الأوسط، قسم القانون ، كلية الحقوق، في حزيران 2020 ، ص ص 19، 20.

2 بن يحي نعيمة ، حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري دراسة مقارنة في القانون 09-02، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد 17 جانفي 2018 ، ص 324.

3فلاك فريدة ، بشقة سميرة ، مرجع سابق ، ص 134.

ويحتاج ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تأهيل نفسي يقوم على علاقة متبادلة بين المرشد النفسي والمعاق وتكون هذه العملية في إطار برنامج توجيه الإرشاد النفسي ويرتكز الأخصائي النفسي في عمله على مساعدة الفرد المعاق على التعايش مع قدرته المحدودة المتعلقة بإعاقته وفي التغلب على الإحباط وعدم الثقة، ويهدف التأهيل النفسي إلى المساعدة الفرد المعوق على تحقيق أقصى ما يمكن من التوافق الاجتماعي والمهني وذلك من خلال مساعدته في تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين والخروج من العزلة الاجتماعية والاندماج في الحياة العامة للمجتمع.¹

ونصت اتفاقية الأمم المتحدة لأشخاص ذوي الإعاقة في المادة 25 منها على انه: تعترف الدول الأطراف بان للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التمتع بأعلى المستويات الصحة دون تمييز على أساس الإعاقة تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة الكفيلة بحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات صحية تراعي الفروق بين الجنسين بما في ذلك خدمات إعادة التأهيل الصحي وتعمل الدول الأطراف بوجه خاص على مايلي :

توفير رعاية وبرامج صحية مجانية أو معقولة التكلفة للأشخاص ذوي الإعاقة تعادل نوعيتها ومعاييرها التي توفرها للآخرين حتى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وبرامج الصحة العامة للسكان و توفير لأشخاص ذوي الإعاقة للكشف المبكر والتدخل عند الاقتضاء أو نقل الحد من الإعاقات ومنع حدوثها حتى انه يشمل الأطفال وكبار السن مع توفير الخدمات الصحية في المجتمعات المحلية والمناطق الريفية و حظر التمييز ضد أشخاص ذوي الإعاقة في توفير التامين الصحي والتامين الحياة و منع الحرمان على أساس التمييز من الرعاية الصحية أو الخدمات الصحية أو الغذاء بسبب الإعاقة.²

1 مغيرة ليندة ، بوعناني اسيا، الحماية القانونية للمعاقين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص الشامل ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، كلية الحقوق والعلوم

السياسية ، الجزائر ، سنة 2016/2017، ص35.

2المادة، 25 ، اتفاقية الأمم المتحدة لأشخاص ذوي الاعاقة2006، سالف الذكر.

ولتوفير إمكانيات للمعاق كان من ضروري حصول على خدمات صحية مرتبطة بصحة لاهتمام بهم وعدم تمييزهم وهي كالتالي :

-خدمات وقائية : تهدف الى وقاية أفراد المجتمع من الإصابة بالإعاقات المختلفة من خلال اتخاذ احتياطات معينة وتوعية المواطنين لتجنب حدوث إصابة بالإعاقة .

- خدمات علاجية تكون بتقديم كافة العلاج للمعوق للتخلص من الإعاقة أو التخفيف من حدتها و آثارها.

- خدمات الرعاية وهي خدمات تقدم لبعض المعوقين الذين يحتاجون الى متابعة طبية وتقديم الأدوية المناسبة لحالاتهم.¹

خلاصة للفصل الأول:

مما سبق ذكره في هذا الفصل يتبين لنا انه قد تعددت تعريف لذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى الدولي و الداخلي، فالمشرع الجزائري وسع من تعريف الشخص المعاق وانتهج مصطلح ذوي الإعاقة وهذا في إطار التزام بما جاء في اتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان و أشخاص ذوي الإعاقة، إلا انه في الدستور تضمن مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة .

وقد عدد القانون 02-09 أسباب الإعاقة إما لسبب وراثي أو سبب مكتسب، و المشرع الجزائري قد حصر أنواع الاعاقة حسب درجتها من اجل منح حسب كل درجة حقوقه.

وبهذا الصدد اقرت لهم مجموعة من الحقوق الاساسية التي تم توضيحها و ضمنها في اتفاقيات دولية وكرسها المشرع الجزائري بموجب قوانين لحمايتهم في كل من حق التعليم و اهتم بهذا الحق في الإعلانات والمواثيق الدولية وفي التشريع الجزائري بالأخص يراعى فيها ضرورة تكافؤ الفرص والمساواة في الالتحاق بمرافق التعليم والاندماج الاجتماعي دون تمييز، وأما عن حق العمل للمعاقين تطرق في جانبه على توفير العمل في قطاع العام والخاص وقد جاء في المؤتمر العمل عربي بالاهتمام بالمرأة المعاقة وذهب لأبعد حدود وتم مساواتها حتى بين المعاق على أساس الجنس في تشغيلها وتضمن المشرع نسبة مئوية لتشغيلهم بنسبة 1 بالمائة وفرضت الرقابة على كل من يخالف ماتم تقريره في قوانين لما له أهمية واضحة في تعزيز ذاته ومتطلباته، وعلى هذا فانه مشرع اهتم بهم كذلك بوضع لهم منحة خاصة بهم حسب درجات وأنواع الإعاقة، وقد قرر لهم حقهم في الصحة بمنحهم الرعاية خاصة وتوفير العلاج لهم.

الفصل الثاني :

تكريس الحماية القانونية لذوي
الاحتياجات الخاصة.

الفصل الثاني: تكريس الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة.

تعتبر الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة مجموع الحقوق تهدف للدفاع عنها والوقاية من الاعتداء عليها هذا من خلال مواثيق الدولية وما أصدرته الأمم المتحدة من تقارير لحمايتهم في الفترة الوبائية التي اجتاحت كل العالم، ألزمت الدول الأطراف فيها ضرورة وضع تدابير تضع حدا من الاعتداءات عليهم، وما صدر في القوانين بأخص القوانين الجزائية لتوقيع الجزاء على كل من اعتدى عليها واستغل فيها أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لارتكابها كما أن الدستور نص على حماية هذه الفئة لحد من بعض التجاوزات ، على أن هذه الحماية فعلت باليات تحمي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال أجهزة الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات العربية بكل أنواعها خاصة بها ،على أن الجزائر من دول التي وضعت آليات لتجسيد الحماية من خلال مجلس خاص بهم وجمعيات ناشطة في هذا المجال.

ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل حسب التقسيم التالي إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول حماية الدولية في المواثيق الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة وفي المبحث الثاني الحماية القانونية في التشريع الجزائري لذوي الاحتياجات الخاصة وفي المبحث الثالث آليات الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة.

المبحث الأول: الحماية الدولية في المواثيق الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة.

اهتمت المواثيق الدولية لحماية ذوي الإعاقة من خلال مانص عليه في الإعلانات والمواثيق خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل المعوق .

لهذا سوف نبين في هذا المبحث الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 (المطلب الأول) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المطلب الثاني) واتفاقية حقوق أشخاص ذوي الإعاقة والبرتكول الاختياري (المطلب الثالث) والاتفاقيات الدولية خاصة بحقوق الطفل(المطلب الرابع) .

المطلب الأول:الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

يعد إعلان العالمي لحقوق الإنسان من وثائق التي عززت كرامة إنسانومبدأ احترامه ووضعت حماية لأشخاص ذوي الإعاقة بصفة ضمنية من خلال عبارات تدل على ذلك، واهتم بذوي الإعاقة في زمن كوفيد-19 من خلال تقرير الذي أصدرتهاالأمم المتحدة لحمايتهم.

ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الإعلان العالمي لحقوق الانسان1948(الفرع الأول) وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في زمن كوفيد-19 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

احتل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مكانه الصادرة بوصفة مدونة السلوك الدولية التي يقاس بها الأداء فيما يتعلق بتقرير حقوق الإنسان وحمايتها.¹

فميثاق الأمم المتحدة يعد الوثيقة الدولية الأولى ذات الطابع العالمي أو شبه عالمي الذي تظهر فيه مدى اهتمامها بموضوع حقوق الإنسان، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوكيل مهمة صياغة وثيقة مستقلة معينة بحقوق الإنسان في دورتها الأولى المنعقدة في عام 1947 واعتمدها في 10 ديسمبر 1948 فكان بذلك ميلاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يتضمن ديباجة و30 مادة، أعلنت المادة 2 منه على أن لكل إنسان الحق في تمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون تمييز من أي نوع ولاسيما التمييز بسبب عنصر الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي مركز آخر ودون تفرقة بين الرجال والنساء، ولعل عبارة أو أي مركز آخر الواردة في نص المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنطبق بوضوح على التمييز بسبب الإعاقة إذ ما اتخذت الإعاقة كأساس للتمييز بين الأشخاص في الحقوق.²

واقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحماية لفئة المعاقين عندما حظر التمييز لأنه يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو حق معين من حقوق الإنسان كالحق في التعليم فالتمييز المباشر يكون من إغراضه تعطيل أو

1 بن حمزة فايزة، دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري

قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجزائر، سنة 2010/2011، ص 80.

2رجال سهام، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان،

جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، سنة 2019/2020، ص ص60-61.

عرقلة الاعتراف بهذه الحقوق والحريات، فالتمييز المباشر هو معاملة الفرد أو مجموعة من الأفراد معاملة اقل حظوة أوأفضلية من معاملة فرد آخر أو مجموعة أخرى من الأفراد في ظروف مماثلة أو مشابهة ولسبب أو أكثر من الأسباب المحظورة لتمييز مثل العرق أو الجنس أوالإعاقة أو غير ذلك.¹

ونصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغيرذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.²

ونجد أن من خلال هذه المادة وبشكل صريح نصت على حالة العجز من خلال تأكيده على حق الأشخاص في مستوى معيشي يكفي لضمان صحته ورفاهيته هو وأسرته وكذلك أيضا في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشته.

كما نصت المادة 7 منه أن كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أي تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا لإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.³

1 عبد الكريم أبو اصليح ميساء، حق المساواة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة

الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام، في كانون الثاني، سنة 2019 ص24.

2المادة 25، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 218الف(د-3) ، المؤرخ في 10كانون الأول /ديسمبر 1948.

3المادة 7، من نفس الاعلان .

ومن خلال هذه المادة انه أكد بطريقة غير مباشرة على حق أشخاص ذوي الإعاقة في المساواة أمام القانون وذكر عبارة " حماية متكافئة عنه دون أي تفرقة " يدل من مصطلح متكافئة على أشخاص ذوي الإعاقة دون تمييزهم عن الآخرين.

قصارى القول هي أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاءت نصوصه تنادي باحترام الإنسان وكرامته بوجه عام، إلا انه هذه النصوص لم تتضمن مواد مستقلة تتحدث عن الأشخاص ذوي الإعاقة إلا ما أورده عن حالة العجز سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.¹

الفرع الثاني: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في زمن الكوفيد-19.

جاءت الحماية لهذه الفئة في زمن كوفيد -19 من خلال ما وضعت الأمم المتحدة من تقرير في فترة الوباء وتضمن هذا التقرير بشأن السياسات الخاصة وكيفية السير حقوق وكرامة الإنسان في الكوفيد-19 واعتبرت أن الوباء من طوارئ الصحة العامة وهو أزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية وأزمة إنسانية، وأكد فيه أمين العام للأمم المتحدة انه لا يمكن أن تعتبر حقوق الإنسان قضية ثانوية في الأزمات وجعل عدسة حقوق الإنسان الجميع في الصورة وتضمن شملهم جميعا أي استثناء ويمكن أن تساهم استجابات حقوق الإنسان في زمن الوباء مع تركيزها على ضرورة تأمين الرعاية الصحية للجميع ويدل من العبارة الأخيرة اهتمامه بصفة ضمنية على أن الرعاية الصحية تتضمن حتى للأشخاص ذوي الإعاقة دون استثناء كما يبين حول وضعية وبائية التي قد تنتج تأثيرا حتى على أشخاص ذوي الإعاقة وهذا عند ذكره لفئات ضعيفة وجاء في التقرير العبارة التالية :

تشهد المجتمعات معينة لتصاعد خطاب الكراهية واستهداف الفئات الضعيفة ومخاطر الاستجابة الأمنية الصارمة التي تفقد الاستجابة الصحية.

¹إسهام رحال ، مرجع سابق، ص61.

ضرورة تأكد من أي تدبير طارئة بما في ذلك حالات الطوارئ القانونية ومتناسبة وضرورية وغير تمييزية محددة الهدف والمدة وتتخذ النهج لحماية الصحة العامة.¹

المطلب الثاني: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جاء في هذا العهد الدولي بعض النصوص القانونية تقر بعض المبادئ، وجاءت بحماية الحقوق لجميع الناس سواسية وكرس حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال عدم التمييز ما جاء في بيان صادر من الأمم المتحدة لحماية هذه الفئات في الكوفيد-19.

ولهذا سوف نوضح في هذا المطلب حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(الفرع الأول) وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في زمن كوفيد-19 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من قرأنا لعهدين الدوليين نلاحظ أنهما لم يشيرا بصراحة في موادهما إلى أشخاص ذوي الإعاقة إلا أنهما أكد على مكانة خاصة لمبدأ المساواة وعدم التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير ذلك من الأسباب في العهدين، كما تتعهد الدول الأطراف في العهدين بضمان مساواة الرجال والنساء في التمتع بالحقوق الواردة فيهما وقد أكد المقرر الخاص للجنة التنمية الاجتماعية والمعني برصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص .

1 انظر لبيان أمين عام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش موجز أمين عام للأمم المتحدة بشأن كوفيد-19 وحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، مكتب مفوض

السامي، في 23/نيسان ابريل 2020 .

وان عبارة أو غير ذلك من الأسباب الواردة في العهد الدولي تنطبق بوضوح على حالة العجز إذا مايتخذ العجز كأساس للتمييز بين الأشخاص في التمتع بالحقوق وفي نفس الشيء التعليق العام رقم 20 لسنة 2009 الصادرة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي يدرج الإعاقة ضمن الأطر التي يشملها المركز الأخر والتعليق العام الصادر عن لجنة حقوق الطفل رقم 9 لسنة 2006 الصادرة عن لجنة حقوق الطفل .

كما نشير أن العهد الدولي خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الأخر اعتمد بروتوكولا اختياريا من قبل مجلس حقوق الإنسان في 8 يونيو 2008 وتأتي أهمية هذا البروتوكول انه يوفر نظام للشكاوى والتظلمات من انتهاكات الحقوق أما لجنة المعنية حيث يكفل للأفراد ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تنتهك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية التقدم بلاغات ضد دولهم أو الدول التي تفتح آلياتها الداخلية في رفع هذا الضرر أو كف انتهاك الذي قد يتعرض له أي شخص سواء كان موظفي الدولة من عدمه بشرط أن تكون من الدول الموقعة على هذا البروتوكول .¹

ونص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة 10 فقرة 3 منه على تدابير الحماية للأطفال والمراهقين دون تمييزا حسب ظروف، وهذا مايدل على انه أشار بعبارة غير مباشرة على أشخاص ذوي الإعاقة باستفادتهم من حماية من كل استغلال ومساعدتهم ف جاءت المادة هذه على مايلي :

وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين دون أي تمييز بسبب النسب أو غيره من الظروف ومن الواجب حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي .

¹سهام رحال ، مرجع سابق ، ص62.

كما يجب جعل القانون يعاقب على استخدام في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم أو الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي، وعلى الدول أيضا أن تفرض حدودا دنيا للسن يحظر القانون استخدام الصغار الذين لم يبلغوها في عمل مأجور ويعاقب عليه.¹

كما انه أكد على ضرورة الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض لكل فئة عند ذكره عبارة (من حق كل إنسان) واهتم بحماية أشخاص ذوي الإعاقة ولم يستثنها عند نصه في المادة 12 منه أن حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يكمن بلوغه وتشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق تلك التدابير اللازمة من اجل العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل صحيا وتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية و لوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها وكذا تهيئة ظروف من شأنها تؤمن الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.²

وتضمنت المادة 15 منها على انه حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية وهذا الحق ينتهك عندما لا يكون دخول المرافق التي تجري فيها الأنشطة الثقافية متاحا وعندما لا توفر أماكن بديله تسمح للمعوقين بالمشاركة في ذلك.³

1المادة 10 ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200الف(د-21) ، المؤرخ في 16 كانون الأول

/ديسمبر 1966 ، وبدء النفاذ 3كانون الثاني /يناير 1976.

2المادة 12، من نفس العهد الدولي.

3 شحاته احمد زيدان فاطمة ، مرجع سابق ، ص 318.

الفرع الثاني: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في زمن كوفيد-19.

صدرت عدة اهتمامات وتوصيات من قبل لجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال ماتضمنه بيان بشأن جائحة كورونا من تأثيرات على هذا الحق وتضمن ضرورة التقيد والتزام ماورد في العهد عند وضع تدابير الصحية وضرورة حماية الفئات الهشة فصدر فيه انه من ضرورة حماية الفئات الهشة في الحق في الصحة وعدم انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحترام حقوق الإنسان و ضرورة حماية من يعانون من اضطرابات صحية أو ضعف مناعي وتوفير لهم الرعاية الصحية لعدم انتقال عدوى كوفيد -19 ، كما ذكر بعض التدابير تجعل من بعض الفئات محرومة من حقها في التعليم مثلا عند وضعه عن بعد وقد يجعل منه عدم تكافؤ الفرص في الوصول له لتعلم بهذه الطريقة عن بعد كتدبير صحي وهذا مايدل عليه انه ركز كذلك على حماية أشخاص ذوي الإعاقة في حقهم في تكافؤ الوصول كغيرهم من أشخاص العاديين ووضع توصيات لحماية فئات الهشة وضرورة احترام وحماية الكرامة لجميع الناس، وان يتاح الفرص للوصول إلى العدالة الذي يشكل عنصرا أساسا في حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأضعف الفئات وأكثر تهميشا في حال تعرضوا للعنف وهذا مايدل انه يؤكد على حماية أشخاص ذوي الإعاقة وعدم تمييز عند ذكره عبارة لجميع الناس وعبارة اضعف الفئات. ومن ضمن توصيات كذلك أن تعتمد جميع الدول الأطراف على سبيل لاستعجال تدابير خاصة ومحددة الهدف بما في ذلك التعاون الدولي من اجل حماية الفئات الهشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات معرضة للتمييز بتوفير تدابير الصحية لهم.¹

1بيان صادر بشأن جائحة مرض فيروس كورونا والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة ، 6افريل 2020، ص 1 وما بعدها.

المطلب الثالث: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول

الاختياري.

جاءت هذه الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار اهتمام منظمة الأمم المتحدة بهذه الفئة وتعزيز حقوقهم بموجبها أصبح أشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بنفس حقوق معترف بها لكل إنسان دون تمييز وحمائتهم من خلال مانص في البروتوكول الاختياري لما تضمن لجنة دولية تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و من اي انتهاك دولة طرف في اتفاقية، وقد جاء تقرير حول هذه الفئة في الفترة الوبائية لكوفيد-19 لحمائتهم من كل تدابير التي تكون لها اثر سلبي من ناحيتهم.

ولهذا سوف نوضح في هذا المطلب حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري (الفرع الأول) وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري في زمن كوفيد-19 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري.

جاءت هذه الاتفاقية بعد مفاوضات بين الدول واجتماعات الدورة الثامنة للجنة إعداد اتفاق حماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم وشارك فيها الوفود الرسمية وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المعوقين نجحت الأمم المتحدة في إقرار أول معاهدة دولية لحماية حقوق المعوقين وتلتزم الموقعين عليها بالعمل على إلغاء التمييز ضد ذوي الإعاقات إضافة إلى زيادة دمجهم في مجتمعاتهم.¹

1الأحمد وسيم حسام الدين ، مرجع سابق ، ص 167.

فالاتار القانوني لهذه الاتفاقية انه تم تصديق الجزائر عليها في 12 مايو سنة 2009¹ وجاءت تأكيدا على ماورد في اتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتؤكد في ديباجتها على مبادئ العامة لحقوق الإنسان التي كانت قبل هذه الاتفاقية وإشارة لوضعية الأشخاص المعوقين في العالم، ونصت على ضرورة تكريس مبدأ المساواة كأساس لإقرار أي حقوق ما ليتم إقرار الفئات المستضعفة من ذوي الإعاقة وهم الأطفال والنساء في المادة 7 والتأكد على اتخاذ التدابير المقترحة في الاتفاقية بالإضافة إلى إمكانية الوصول من خلال الوسائل الممكنة في ذلك.²

وبذلك نجد أن الهدف من هذه الاتفاقية هو تعزيز وحماية وضمان تمتع جميع الأشخاص المعاقين بشكل فعلي وكامل بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين واحترام كرامتهم، كذلك جاءت لتعزيز اندماج ذوي الإعاقة في المجتمع وجعلهم عنصرا فعالا ومنتجا وأقرت لهم حماية قانونية وهي نوعان موضوعية وإجرائية ، فالحماية الموضوعية تتطلب سن نصوص قانونية لكفالة الحقوق وتنظم ممارستها أما الحماية الإجرائية فتتجسد في إنشاء أجهزة متخصصة في تنفيذ تلك النصوص القانونية وتوقيع الجزاءات على مخالفتها.³

وتكمن أهمية الحماية القانونية عند فرض اتفاقية بعض الالتزامات على الدول أخذها وتطبيقها لضمان والتزام حماية حقوقهم، فعلى الدول الأطراف أن تتعهد في القيام باتخاذ جميع التدابير الملائمة التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير واتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز على أساسا لإعاقة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة خاصة، واتخاذ

1 المرسوم الرئاسي رقم 09-188، مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 12 مايو سنة 2009، يتضمن التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 ديسمبر 2006.

2 بن عيسى احمد ، الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة على ضوء قواعد القانون الدولي والتشريع الجزائري ، مرجع سابق، ص64.

3 بوغازي مريم ، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع الجزائري، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد

13 ، جانفي 2020، ص 211 وما بعدها.

جميع التدابير الملائمة بما فيها التشريع لتعديل أو إلغاء ما يوجد من قوانين ولوائح وأعراف وممارسات تشكل تمييزاً ضد الأشخاص ذوي الإعاقة و إجراء تعزيز البحوث والتطوير للتكنولوجيات الجديدة وتوفير الأجهزة مساعدة لهم مع ايلائها بأسعار معقولة.¹

كما ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بتعديل أو إلغاء قوانين والممارسات التي تتعارض مع الاتفاقية أو تمنح الأشخاص ذوي الإعاقة حماية أدنى من تلك التي توفرها الاتفاقية، إضافة إلى اتخاذ ما اصطلحت على تسمية الترتيبات التيسيرية المعقولة والتي عرفت بالمادة 2 بأنها:

تعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي تكون هناك حاجة إليها لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجمع حقوق الإنسان وممارستها . إضافة إلى ذلك أقرت اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة على حماية فئة النساء ذوات الإعاقة وهذا عند نص المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة على انه :

1- تقر الدول الأطراف بان النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرض لأشكال متعددة من التمييز وأنها ستتخذ في هذا الصدد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة لكفالة التطور الكامل والتقدم والتمكين للمرأة بغرض ضمان ممارستها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في هذه الاتفاقية والتمتع بها.²

1 الأحمد وسيم حسام الدين ، مرجع سابق ، ص ص174،175.

2المادة 6 ، اتفاقية الأمم المتحدة لأشخاص ذوي الإعاقة 2006، سالفه الذكر .

كما أقرت تدابير للطفل المعاق في المادة 7 من اتفاقية السابقة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الضرورية لكفالة تمتع الأطفال ذوي الإعاقة تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وذلك على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال و ان يكون توخي أفضل مصلحة للطفل في جميع التدابير المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة اعتبارا أساسيا و تكفل الدول الأطراف تمتع الأطفال ذوي الإعاقة بالحق في التعبير بحرية عن آرائهم في جميع المسائل التي تمسهم مع إيلاء الاهتمام الواجب لآرائهم هذه وفقا لسنهم ومدى نضجهم و ذلك على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال وتوفير المساعدة على ممارسة ذلك الحق بما يتناسب مع إعاقتهم و سنهم.¹

وقد نص البروتكول الاختياري الملحق بالاتفاقية على اعتراف الدول الاطراف في البروتكول باختصاصات لجنة حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي تأسست هذه اللجنة طبقا للمادة 34 من اتفاقية حقوق الانسان للاشخاص ذوي الاعاقة والتي تتلقى تقارير دورية من الدول الاعضاء حول وضعية المعاقين ومدى التزامتها بالاتفاقية وذلك كل اربع سنوات على الاقل كما انها تحمي اشخاص ذوي الاعاقة من خلال تلقي شكاوى وهذا كل مايتعلق من بلاغات من الافراد او مجموعة من الافراد الذين يدعون انهم تعرضوا الى انتهاكات لحقوقهم وتتنظر فيها وفقا لشروط من المادة 02 واجراءات محددة.²

الفرع الثاني: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتكول الاختياري في زمن كوفيد-19.

جاء بيان لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توضح فيه اهتمامها بالغ في حماية ذوي الإعاقة في جائحة كوفيد-19 وتحذر الدول التي لم تنفذ اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين

¹المادة7، اتفاقية الأمم المتحدة لأشخاص ذوي الإعاقة 2006، سالفه الذكر

² بن عيسى احمد، مرجع سابق، ص 296 ومابعدها.

لما خلفه الوباء من آثار سلبية على هذه الفئة لما يتعرضون من التمييز الراسخ وعدم المساواة وتضمن تقريرها على:

- انه من ضروري حمايتهم في هذا الوباء لما يعانون من ظروف صحية تجعلهم أكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19.

- وان يعد من الفئات أكثر تضررا من حيث الوقاية الصحية وتدابير الدعم الاقتصادي والاجتماعي ومخاطر انتقال العدوى والوفيات الفعلية.

- حددت معايير قانونية وجعلتها جزءا لا يتجزأ من تدابير الحماية والاستجابة والتعافي من الكوفيد-19.

- وأشارت سياسيات الأمم المتحدة على توجيه وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

- وان هذا النهج مقرر لحقوق الإنسان لجهود الاستجابة والتعافي ليس فقط يتعلق بوباء كوفيد-19 ولكن لابد أن تتخذ الدول الإجراءات لبناء مجتمعات عادلة ومستدامة للوصول آليات الوقاية وطوارئ العامة.¹

المطلب الرابع: اتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

اهتم المجتمع الدولي وسن اتفاقيات دولية خاصة بالطفل المعاق لرعايته وحمايته من كل التجاوزات، وصدرت تقارير لحماية حقوق الطفل المعاق في الكوفيد-19 مما يجعل أن الأمم المتحدة لها اهتمامات به.

¹انظر بيان صادر عن لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأمم المتحدة حقوق الإنسان، لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كوفيد-19 وحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة،

المفوض السامي، اعتمد في 9 حزيران/ يونيو 2020.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اتفاقية حقوق الطفل 1989 (الفرع الأول) و حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990 (الفرع الثاني) وحماية الطفل المعاق بموجب اتفاقيات خاصة بالطفل في زمن كوفيد-19 (الفرع الثالث).

الفرع الأول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اتفاقية حقوق الطفل 1989.

أن ظهور هذه الاتفاقية يشكل منعطفا جوهريا لحماية ورعاية الطفولة وأصبح ينظر إلى حقوق الطفل على أساسها حقوق لا يمكن التغاضي عنها.¹

لم تعرف اتفاقية حقوق الطفل المعاق وإنما عرفت الطفل بشكل عام وصريح في المادة الأولى و لأغراض هذه الاتفاقية يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك تؤخذ في الاعتبار حقائق النضوج العاطفي والعقلي والفكري.²

فتعد هذه الاتفاقية أول معاهدة لحقوق الإنسان عامة تفر بشكل كامل حقوق الأطفال المعاقين، حيث تنص المادة 19 منها على حماية الطفل من جميع أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة أو استغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية.³

وما جاءت به المادة 1/23 من الاتفاقية تعترف بوجود تمتع الطفل المعوق عقليا أو جسديا بحياة كاملة وكريمة في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس ومشاركته

1 سالم خوالدة صالح دواس ، الحماية الخاصة للنساء والأطفال من أثار النزاعات المسلحة في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني والتشريع الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية العلوم القانونية ، قسم القانون العام ، عمان ، سنة 2007 ، ص123.

2 عثمانى يمينة ، قواعد آليات حماية الطفل في القانون الجزائري الجزائري دراسة قانونية على ضوء القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جويلية 2015 ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص قانون جنائي وعلوم إجرامية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق الجزائر، في 26-09-2017 ، ص18.

3فانتن صبري سيد الليثي، حق الطفل المعاق في الحماية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر،مجلة الفكر، العدد التاسع، ص283.

الفعلية في المجتمع ، والفقرة الثانية اعترفت للطفل المعوق في تمتع برعاية الصحية وتشجيع وتكفل للطفل المؤهل لذلك والمسؤولين عن رعايته، ونصت على معايير في الفقرة 3 و4 من نفس المادة على ادراك للاحتياجات الخاصة للطفل المعوق وتهدف لضمان إمكانية حصول الطفل المعوق على التعليم والتدريب وخدمات الصحية وتحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل كما أنها تشجع دول الأطراف على التعاون الدولي في ميدان الرعاية والوقاية وعلاج النفسي وطبي للأطفال المعوقين وكل مايتعلق بالتحسين قدراتهم ومهارتهم في هذه المجالات .¹

بالرغم من أن هذه الاتفاقية لم تتعرض إلى تعريف الطفل المعاق إلا أنها ومن خلال المادة 23 اعترف للطفل المعاق بالحق في الحياة الكريمة وبينت كيفية الحصول الطفل المعاق على الرعاية الصحية مجانا كلما أمكن ذلك، ومع ذلك يلاحظ على الفقرة 3من نفس المادة انه حاولت أن تجعل الرعاية الصحية والاجتماعية أمرا متاحا لكل الأطفال المعاقين عن طريق جعل خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية مجانية.²

*كما نصت المادة 32 من اتفاقية خاصة بالطفل 1989 على حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا وان يمثل إعاقة لتعليم الطفل وان يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي .

ووضعت الفقرة 2 من نفس المادة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة ولهذا الغرض ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بتحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل و وضع

1 شحاتة احمد زيدان فاطمة ، مرجع سابق ، ص 322، 323.

2 لخداري عبد المجيد ،بن جدو فطيمة ، الحماية القانونية للأطفال ذوي الإعاقة في التشريع الجزائري، جامعة خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد 10، في جوان /2018،

نظام مناسب لساعات العمل وظروفه وكذا فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.¹

فتتضح من خلال المادة سابقة لحماية الطفل من الاستغلال في مجال العمل قد يستغل فيها طفل المعاق كمبتور الأطراف مثلا فتظهر جليا من خلال ما جاء في هذه الاتفاقية وما يميزها عن غيرها من المواثيق الدولية الأخرى في معالجة قضية عمل الطفل هو تقريرها مبدأ فرض العقوبات والجزاءات المناسبة على الأشخاص الذين يخالفون القواعد الخاصة بعمل الطفل لاسيما بالنسبة للالتزام بالحد الأدنى لسن التشغيل وتحديد ساعات العمل اليومية والأسبوعية وضمان ظروف عمل آمنة وصحية للطفل الذي تضطره الظروف للعمل.²

*بالإضافة إلى ذلك جاء في العهد الدولي الخاص بحقوق المدنية والسياسية لحمايتهم من أي تمييز أو عدم مساواة في المادة 24 منه انه يكون لكل ولد دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كون قاصرا.³

فوضحت هذه المادة وأكدت على حماية الطفل المعاق بصورة غير مباشرة عند ذكرها "دون أي تمييز" وذكرها "للأصل الاجتماعي" إشارة غير صريحة على الطفل المعاق.

وجاءت كذلك الحماية للأطفال المعوقين من الاتجار بهم من خلال المادة 3 فقرة ج يعد الاتجار بهم إما تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقبله لغرض الاستغلال اتجار

1 المادة 32 والفقرة 2، اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وفتح باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها بقرار الجمعية العامة 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، 1989 بدء نفاذ 2 ايلول/ سبتمبر 1990 وفقا لأحكام المادة 39.

2 مرمون رشيدة ، تأثير الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على المنظومة قضاء الأحداث في الجزائر، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام ، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ، جامعة الإخوة منطوري قسنطينة الجزائر، كلة الحقوق والعلوم والسياسية ، سنة 2012/2013 ، ص 37.

3 المادة 24، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، اعتمدت وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 الف (د-21) ، المؤرخ في 16 كانون/ ديسمبر 1966 ، بدء النفاذ في 23 آذار /مارس 1976 وفقا لأحكام المادة 39.

بالأشخاص حتى وان لم ينطوي على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة (أ) منها (الاختطاف الاحتيال الخداع تلقى مبالغ مالية لنيل موافقة الشخص استغلال جنسي...) وقد يتم استغلال الأطفال المعوقين في الاتجار بهم لنقصهم وضعفهم فاعتبرت المادة 3 فقرة ج من البرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.¹

الفرع الثاني :حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام1990.

جاء في هذا الميثاق ديباجة وأربعة فصول تحتوي على 48 مادة يتناول الفصل الأول منه على حقوق الطفل ورفاهيته، حيث نص في المادة الثانية منه على تعريف الطفل هو كل إنسان تحت سن الثامنة عشر ونص، في المادة الثالثة منه على وجوب تمتع الطفل بكل الحقوق والحريات الواردة في هذا الميثاق وأكدت في المادة الرابعة منه على ضرورة مراعاة مصالح الطفل في كل الإجراءات التي تتعلق به، ووضح الميثاق حقوق الطفل بالتفصيل فنص على حقه في الحياة والنمو والاسم و الجنسية وحرية التعبير وحرية الفكر والوجدان وممارسة الأنشطة الترفيهية والثقافية ووجوب تمتع الطفل المعاق بأعلى درجة من الاهتمام والرعاية وحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي بكل أنواعه وأشكاله.²

فكرس الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل حماية خاصة لهذه الفئة وتتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق بمنح المعوق الفرصة في التدريب والإعداد للعمل وفرص للترفيه بطريقة تكفل اندماجه الاجتماعي ونضوجه وتنمية الثقافة والأخلاقية على أكمل وجه ممكن، كما

1 المادة3 فقرة ج ، بروتوكول منع وقمع و معاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض

للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 25 الدورة الخامسة والخمسون ، المؤرخ في تشرين الثاني /نوفمبر 2000.

2 بوضوار ميسوم ، مرجع سابق ، ص173.

تستخدم الموارد المتاحة لديها لكي توفر بصورة تدريجية سهولة الحركة الكاملة للمعوقين ذهنيا أو بدنيا وتمكنهم من التنقل ودخول المباني العامة والمرتفعة.¹

ونصت المادة 14 منه على وضع اهتمام له من خلال حمايته خاصة بصحته فجاء فيها ان يكون لكل طفل الحق في التمتع بأفضل حالة ممكنة التحقيق للصحة البدنية والعقلية والروحية.²

ونلاحظ عند ذكرها عبارة " لكل طفل تدل على عدم التمييز" والاستفادة من هذا الحق يشمل الأطفال المعوقين ضمنيا.

ونصت المادة 11 منه لضمان حق في التعليم بان يكون لكل طفل الحق في التعليم وذكرت ضمنيا على أن من حق وواجب الآباء اختيار مدارس التي تتناسب مع قدرات الطفل في حال كان طفل يعاني من إعاقة تحتاج إلى مركز متخصص.³

وحرصا على ضمان تطبيق الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهيته الطفل تم تأسيس اللجنة الإفريقية لخبراء حقوق ورفاه الطفل تعتبر اللجنة الإفريقية الهيئة المسؤولة عن مراقبة تطبيق الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الإفريقي ورفاهيته والحرص على حمايتها، أنشئت في عام 2001 وعقدت دورتها في عام 2002 تمثل دورها ومهامها في جمع المعلومات بشأن وضع الأطفال وتدعيمها بالمستندات وتكليف جهات أخرى بجمعها وعند الضرورة إصدار التوصيات إلى الحكومات وتحدد المبادئ التي تهدف إلى حماية حقوق الطفل في إفريقيا والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى المعنية بحقوق الطفل مع مراقبة مدى تطبيق الميثاق و تفسيره بناء على طلب إحدى الدول الأطراف أو مؤسسة من

1أحاز صونية ، مرجع سابق، ص ص22،23.

2 المادة 14 ، الجزء الأول الحقوق والواجبات ، الفصل الأول حقوق ورفاهية الطفل ، ميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته1990 بدأ العمل به في 29 نوفمبر 1999.

3 المادة 11 ، من نفس الميثاق.

مؤسسات الاتحاد الإفريقي أو منظمة افريقية وهذا قد يتم تقديم تقارير بعد عامين من الدول الأطراف من التصديق عليها.¹

الفرع الثالث: حماية الطفل المعاق بموجب اتفاقية حقوق الطفل في زمن الكوفيد-19:

جاءت لجنة حقوق الطفل تدعو الدول الأطراف إلى حماية حقوق الطفل والتزام بما جاء في اتفاقيات خاصة بهم ولاسيما الذين هم في حالة هشّة نتيجة لأثار جائحة كورونا، وحثت هذا اللجنة على الدول احترام حقوق الطفل في اتخاذ تدابير لتصدي خطر الصحة عامة وتدعو الدول على مايلي:

-التأكد من أن حقهم في التعليم عبر الانترنت لا يؤدي حالة عدم المساواة القائمة لأنه يمثل تدبير التعليم عن بعد تحديا للأطفال الذين لا يتمكنون من عدم الوصول، وهذا مايدل على أطفال معوقين الذين يعانون من إعاقات مختلفة.

- توفير الخدمات الأساسية لحماية الطفل من الصحة النفسية الذين يعيشون في انغلاق ويجبرون على البقاء في المنازل قد يواجهوا الأطفال ذوو الإعاقة والمشاكل السلوكية وأسره صعوبات إضافية خلف الأبواب المغلقة لابد من الدول توفير الإحالة هانفية عبر الانترنت و توفير الحماية للأطفال الذين يزداد وضعفهم بسبب الظروف الاستثنائية التي سببها الوباء وخاصة الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في المؤسسات ومراكز الرعاية وهذه تخص الأطفال المعوقين الذين يعيشون داخل مؤسسات متخصصة لهم.

- من حق كل طفل عدم التمييز في التدابير لتصدي لوباء كوفيد-19 للأطفال الهشة و نشر معلومات دقيقة حول كوفيد-19 وكيفية الإصابة باللغات والأشكال الملائمة للأطفال

1دجة عبد اللطيف ، مقيرش محمد ، الاتجار بالأطفال قراءة تحليلية للميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل الإفريقي لعام 1990، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد

بوضياف بالمسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد(2021)، في 20/06/2021، ص482 ومابعدها.

والتي تمكن الوصول إليها من قبل جميع الأطفال بما في ذلك أطفال ذوي الإعاقة الذين ليس لديهم وصول أو وصول محدود إلى الانترنت.¹

المبحث الثاني: الحماية القانونية في التشريع الجزائري لذوي الاحتياجات الخاصة.

بعد إقرار حقوق لهذه الفئة وضع لها الحماية القانونية لضمان سلامة ذوي الإعاقة من خلال نصوص قانونية نصت حماية جزائيا من خلال فرض جزاءات لعدم الاعتداء عليهم، ومنح الدستور قوة للاهتمام بحمايتهم في كل مايتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى الحماية الجزائية في التشريع الجزائري لذوي الاحتياجات الخاصة (المطلب الأول) الحماية الدستورية لذوي الاحتياجات الخاصة في الدستور الجزائري (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: الحماية الجزائية في التشريع الجزائري لذوي الاحتياجات الخاصة.

تعتبر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من فئات ضعيفة داخل المجتمع وأكثر عرضة للجريمة لعدم قدرة الدفاع عن أنفسهم فوضع المشرع الجزائري حماية لهم من خلال إقرار عقوبات على كل من يعتدي على هذه الفئة الضعيفة.

وسنوضح في هذا المطلب إلى تجريم الأفعال التي يكون فيها صفة ذوي الاحتياجات الخاصة محلا للجريمة (الفرع الأول) والإعاقة كظرف مشدد للعقوبة (الفرع الثاني).

¹بيان صادر جراء حماية حقوق الطفل في جانحة كوفيد-19، لجنة حقوق الطفل من الأثر الجسدي والعاطفي والنفسي والجسيم على الأطفال ، 8ابريل 2020.

الفرع الأول: تجريم الأفعال التي يكون فيها صفة ذوي الاحتياجات الخاصة محلاً للجريمة.

تأخذ الحماية الجزائرية الموضوعية عدة أشكال من بينها تجريم الأفعال وهو التدخل في مكونات الركن المادي للجريمة وبالأخص في محل الجريمة عن طريق رسم نموذج قانوني لجريمة يكون محلها المادي أيا لمجني عليه شخصا مصابا بإحدى صور الإعاقة الجديرة بالحماية، وهذا ما اعتمده المشرع الجزائري في قانون العقوبات حيث نص على بعض الجرائم التي لا تقوم إلا إذا كان محلها احد ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من احد الإعاقات الجسدية أو العقلية.

كما هو الحال في جريمة ترك العاجزين (أولا) وتعرضهم للخطر وجريمة التمييز (ثانيا).

أولا: جريمة ترك العاجزين وتعرضهم للخطر :

أ) المقصود بجريمة ترك العاجزين وتعرضهم للخطر الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة:

نص المشرع الجزائري على جريمة ترك العاجزين وتعرضهم للخطر في قانون العقوبات في المادة 313 إلى المادة 318.¹

فنصت المادة 314 من قانون العقوبات الجزائري على :انه كل من ترك طفلا أو عاجز غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية والعقلية أو عرضه للخطر في مكان خال من الناس أو حمل للغير على ذلك، يعاقب لمجرد هذا الفعل بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

¹أبي بكر صبرينة ، الحماية الجزائرية لذوي الاحتياجات الخاصة فئة المعاقين ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الحادي عشر ، جوان 2017 ، ص 861.

وإذا نشأ عن الترك أو التعريض للخطر مرض أو عجز كلي لمدة تتجاوز عشرين يوما فيكون الحبس من سنتين إلى خمس سنوات و إذا احدث للطفل أو العاجز بترا أو عجز في احد الأعضاء أو أصيب بعاهة مستديمة فتكون العقوبة هي السجن من خمس إلى عشر سنوات وإذا تسبب الترك أو التعويض للخطر في الموت فتكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة.¹

ونلاحظ من هذه المادة انه حدد المشرع الجزائري العقوبات لهذه الأفعال من جنحة إلى جناية وهذا حسب درجة الأفعال التي وجهها الجاني نحو الضحية وهو شخص ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما عن العاهة المستديمة لم يعرفها القانون وإنما ذكر بعض صورها وهذه الصور لم ترد على سبيل الحصر بدليل نصه في المادة 264 فقرة 3 أو أية عاهة مستديمة أخرى.²

ومن خلال المادة 264 الفقرة 2 من قانون العقوبات نجد أن لقيام هذا الظرف لابد من توافر شرطان وهو حدوث مرض أو عجز ويقصد بالمرض كل اعتلا يصيب الصحة ويترتب عليه إخلال بالسير الطبيعي لوظائف أعضاء الجسم أوأجهزته كعدم القدرة على تحريك الأطراف أو حدوث اضطراب في احد من الجهاز الهضمي أو التنفسي مثلا، أما العجز عدم استطاعة أدائها كما كان عليه الحال قبل الحصول للأذى، وشرط الآخر هو مدة العجز أو المرض الذي حدده مشرع بعشرين يوما ولابد من القاضي أن يأخذ بتقرير الطبيب المعالج بشأن تحديد هذه المدة من الناحية الفعلية.³

1 المادة 314 ، الفصل الثاني تحت عنوان الجنایات والجنح ضد الأسرة و الآداب العامة القسم الثاني تحت عنوان ترك الأطفال والعاجزين وتعريضهم للخطر وبيع الأطفال ، ق.ر.

15-19، المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 يعدل وينتم . أ.ر. 66-156 ، المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

2أحسن بوسقيعة،الوجيز في القانون الجزائري الخاص، دار هومة ، الجزء 11، ط 11، سنة 2010 ، ص 54.

3 حسنين إبراهيم صالح عبيد ،الوجيز في قانون العقوبات، القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 2000، ص 143 ومابعدها.

أما ماورد في الفقرة 3 عن العاهة المستديمة أنها فقد احد أعضاء الجسم أو احد أجزائه أو بعضها بصفة مستديمة ولتوافرها شرطان الأول وهو حدوث فقد كلي أو جزئي لمنفعة عضو من أعضاء الجسم سواء بفصل العضو أو جزء منه أو تعطيل وظيفة أو أضعافه مثل الاعتداء الذي أدى إلى إصابة ذراع المجني عليه بشلل أو فقد احد الحواس لوظيفتها كليا أو جزئيا كفقء البصر أو السمع أو النطق ،أما الثاني لابد أن يكون ذلك بصفة مستدامة يستحيل الشفاء منه وان تكون عضو المصاب سليما قبل الإصابة أو مثلا أصيبت عين المجني عليه بضعف يستحيل برؤه أو منفعتها قد فقدت فقدا كليا.¹

(ب) :أركان جريمة ترك العاجزين وتعريضهم للخطر الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة:

- فنجد أركان جريمة ترك الأطفال وتعريضهم للخطر تتطلب إلى:

- ركن مادي يتكون عند نقل الطفل من مكان امن والذهاب به إلى مكان آخر خال تماما من الناس أو غير خال تم تركه هناك وتعريضه للخطر .

- والركن المعنوي يتطلب علم الجاني بجميع أركانها القانونية واردة الحرة إلى تعريض الطفل للخطر والتخلي عنه.²

أما من ناحية العجز مرتبط بحالة الإعاقة التي يعاني منها الشخص سواء كانت عقلية أو حسية أو حركية فتجعله في حاجة دائمة ومستمرة إلى رعاية ومساعدة الآخرين الأمر الذي جعل المشرع الجزائري يجرم فعل ترك هذه الفئة وتقدير العقوبة جزائية لهذه الجريمة ،لان الضحية غير قادر على حماية نفسه حال تعرضه للإخطار الناجمة عن هذا الترك وحالة

1 شريف سيد كامل ،قانون العقوبات، القسم الخاص الجرائم المضرة بالمصلحة العامة جرائم الاعتداء على الأشخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2008، ص ص568-569.

2رمضان رقية ،عشاوي سامية ، حقوق الطفل في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص حقوق وحريات جامعة ،احمد دراية -ادارار، كلية الحقوق

والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،الجزائر، سنة2017/2018 ، ص49.

الضعف المعتمدة من طرف قانون العقوبات كسبب لتقرير الحماية الجزائية الخاصة تخضع في تقريرها لقاضي الموضوع.

فالمشرع الجزائري قرر الحماية الجزائية خاصة لهذه الفئة لمجرد تعريض حياتهم للخطر وهو العمل الشكلي لتخلي عن العاجز (المعاق) الذي يعد عملا منافيا لواجب الرعاية والحضانة بالنسبة للأطفال المعاقين، كما يعاقب على الفعل الذي يعرض صحة العاجز للخطر والتوفيق بين هذين الاعتبارين يتم من خلال التمييز في العقوبة بحسب المكان الذي يعرض فيه المعاق للخطر، فالركن المادي لهذه الجريمة يتمثل في الترك أو التعريض للخطر حيث يكفي ترك المعاق أو تعريضه للخطر في مكان ما ولو ثم ذلك على مرأى الناس ويمكن وصف هذه الجريمة بأنها تهرب من الالتزامات المترتبة على الحضانة والرعاية، أما حمل الغير على ترك العاجز أو تعريضه للخطر فهو وجه من أوجه التحريض ويشكل جريمة ويعاقب عليها القانون كما يعاقب على الفعل في حد ذاته.

- بالنسبة للركن المعنوي في هذه الجريمة والذي يتطلب توافر القصد الجنائي ويجدر التوضيح أن مايتحكم في العقوبة هو النتيجة المترتبة عن الفعل وليس القصد الجنائي الذي لا اثر له في درجة العقوبة .

وعند قيام هذه الأركان نجد انه تختلف العقوبة حسب الظروف المكانية لارتكاب الجريمة وماترتب عنها من نتائج صلة الجاني المجني عليه وفي كل الأحوال سواء تعلق بترك العاجز (المعاق) في مكان خال أو غير خال يعاقب الجاني بالإعدام إذا تسبب ذلك في وفاته مع توافر نية إحداثها وهي عقوبة القتل العمد ويعاقب بنفس العقوبة إذا اقترن الفعل بجرائم أخرى مانصت عليه المواد 261 و 263 قانون العقوبات الجزائري¹.

¹ابويكر صبرينة ، مرجع سابق ، ص ص862،863

ثانيا :جريمة التمييز :

(أ) : المقصود بجريمة التمييز :

عرف المشرع الجزائري جريمة التمييز في المادة 02 الفقرة 2من القانون 20-05 على انه التمييز هو كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أوالأصل القومي أو الاثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أوالإعاقة أو الحالة الصحية.¹

وقد منع الدستور الجزائري كل تمييز بسبب المولد أو العرق أو الرأي أو بسبب أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي، وبن المؤسسات تستهدف ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تحول دون تفتح شخصية الإنسان والمشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.²

وإضافة لذلك عرف المشرع الجزائري جريمة التمييز في الفقرة 1من المادة 295 مكرر 1 من قانون العقوبات ت الجزائري على انه: كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أوالأصل القومي أو الاثني أوالإعاقة.³

فلاحظ أن المشرع الجزائري قد ذكر على سبيل الحصر حالات التمييز عكس ماورد في الدستور عن ذكره عبارة أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي .

(ب): أركان جريمة التمييز :

1 المادة 2 فقرة 2 ، من الفصل الأولأحكام عامة ،من قانون رقم 20-05 متعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد 25 ، المؤرخ في 5

رمضان عام 1441 الموافق 28 ابريل سنة 2020 .

2 بويكر صيرينة، مرجع سابق ، ص863.

3 المادة 296 مكرر 1 ، من القسم الرابع الاعتداء الواقع على الحريات الفردية وحرمة المنازل والخطف ، من ق. ر 15-19، سالف الذكر .

- وتتمثل أركان هذه الجريمة في السلوك الإجرامي المتمثل في التفرة أو الاستثناء أو التقيد أو التفضيل الصادرة عن الشخص الطبيعي أو المعنوي ضد الأشخاص الطبيعيين بسبب الإعاقة .

- أما القصد الجنائي في هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يقضي لقيامها توافر القصد العام والقصد الخاص ، فالنسبة للقصد العام توفر علم الجاني بصفة الضحية واستهدافها اعتبارا لتلك الصفة وتبعاً لذلك لا تقوم جريمة التمييز إذا كان الجاني يجهل بان الضحية معاقاً وأيضا يشمل العلم بان ما يقوم به مخالف للقانون ورغم ذلك يوجه إرادته عمداً إلى التفرة بسبب الإعاقة.¹

ج): التكيف القانوني والعقوبات المقررة لجريمة التمييز الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

عاقب المشرع الجزائري على التمييز في المادة 31 من قانون 20-05 بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 200.000 دج إلى 500.000 دج في حال :

-إذا كانت الضحية طفلاً أو سهل ارتكاب الجريمة حالة الضحية الناتجة عن مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو العقلي .²

و تم تكيف المشرع جريمة التمييز جنحة حسب نص المادة 295 مكرر 1 الفقرة 2 من قانون العقوبات الجزائري انه :

يعاقب على التمييز بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 150.000 دج.¹

1 بويكر صيرينة ، مرجع سابق ، ص 863 ، 864.

2 المادة 31 ، من الفصل الخامس الأحكام الجزائية ، من ق ر 05-20 ، سالف الذكر .

فص المشرع على عقوبة الشخص المعنوي في المادة 295 مكرر 2 من قانون العقوبات الجزائري انه:

يعاقب بغرامة من 150.000 دج إلى 750.000 دج دون الإخلال بالعقوبات التي قد تطبق على مسيرته .

ويتعرض أيضا إلى عقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة 18 مكرر من هذا القانون.²

- وقد نص مشرع الجزائري على استثناءات المتعلقة بجريمة التمييز ضد المعاق وتعتبر من أسباب الإباحة في بعض الحالات³.

فجاء في نص المادة 295 مكرر 3 من قانون العقوبات الجزائري على الحالات التالية:

1- على أساس الحالة الصحية من خلال عمليات هدفها الوقاية من مخاطر الوفاة أو مخاطر المساس بالسلامة البدنية للشخص أو العجز عن العمل أو من الإعاقة وتغطية هذه المخاطر.

2- على أساس الحالة الصحية أو الإعاقة تمثل في رفض التشغيل المبني على عدم القدرة على العمل الثابتة طبيا وفقا لأحكام تشريع العمل أو القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

3- على أساس الجنس فيما يخص التوظيف عندما يكون الانتماء لجنس أو الأخر حسب تشريع العمل أو القانون الأساسي للوظيفة العمومية شرطا أساسيا لممارسة عمل أو نشاط مهني.¹

1 المادة 295 مكرر 1 ، الباب الثاني الجنائيات والجنح ضد الأفراد الفصل الأول تحت عنوان الجنائيات والجنح ضد الأشخاص ، القسم الرابع تحت عنوان الاعتداء الواقع على الحريات

الفردية وحرمة المنازل والخطف ، ق. ر 15-19 ، سالف الذكر.

2 المادة 295 مكرر 2 ، من نفس القانون.

3 بويكر صبرينة ، مرجع سابق ، ص 865.

وتعتبر هذه الحالات أسباب خاصة للإباحة متعلقة فقط بجريمة التمييز ولا يمكن أن تمتد إلى غيرها من الجرائم.

إذا نلاحظ أن كلا من الدستور الجزائري وقانون العقوبات الجزائري قد اعتمد على معايير محددة لاعتبار الفعل تمييزا بما ذلك معيار الإعاقة وتتصب في مجملها الإطار الوطني من حيث حماية مواطني الدولة بالدرجة الأولى دون التفكير في هذا المجال في حماية الأفراد المقيمين فيها، وبالتالي يبقى مفهوم المساواة وعدم التمييز في هذا المجال قاصر في التطبيق على المواطنين ولا يعتبر ذلك إخلال من طرف الدولة الجزائرية بالتزاماتها الدولية لاسيما بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 1965 التي صادقت عليها الجزائر سنة 1972، حيث تشير هذه الاتفاقية إلى أن التمييز بين المواطنين والأجانب لا يشكل جريمة تمييز فاغلب الحقوق التي تسهر الدولة على حمايتها أو توفيرها تكون بالنسبة لمواطنيها وليست للأجانب كما تسمح هذه الاتفاقية بالتمييز بين المواطنين والأجانب فيما يتعلق بمنح الجنسية أو المواطنة أو التجنس ذلك أن كل دولة حرة في وضع الشروط القانونية التي تراها مناسبة للرابطة التي تربطها بمواطنيها شرط أن لا تتص أحكامها على التمييز ضد أية جنسية معينة.

وهذا ما انتهجته الجزائر بخصوص الجنسية الجزائرية لاسيما المادة 10 من قانون الجنسية التي وضعت شروطا محددة لتمنح الجنسية الجزائرية لغير الجزائريين حيث نصت المادة على أنه يمكن للأجنبي أن يقدم طلبا لاكتساب الجنسية الجزائرية أن يحصل عليها بشرط:

6- أن يكون سليم الجسد والعقل.

ومبرر ذلك في اعتقادنا هو الحد من ظاهرة الإعاقة التي يعاني منها المجتمع الجزائري والأخذة بالتزايد من خلال عدم منح الجنسية الجزائرية للمعاقين الأجانب حتى لا يتقل كاهن الدولة بأعباء معالجتهم ورعايتهم فتكون الأولوية في ذلك للمواطن الجزائري المعاق.¹

ونص إعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري في المادة 6 منه على أن الدولة تكون مسؤولة لتحقيق المساواة وعدم التحيز، وذكرت فئة ذوي الإعاقة بشكل غير مباشر في هذه المادة في عبارة جميع الفئات تدل على أشخاص ذوي الإعاقة عند عدم حصرها لمصطلح فئة معينة فنصت على انه تتحمل الدولة المسؤولية الأولى عن كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لجميع الأفراد وجميع الفئات، علي قدم المساواة التامة في الكرامة وفي الحقوق.²

الفرع الثاني: الإعاقة كظرف مشدد للعقوبة.

يعتبر الظرف المشدد للعقوبة إنها تلك الظروف المحددة بالقانون والمتصلة بالجريمة أو بالجاني والتي يترتب عليها تشديد العقوبة المقررة للجريمة إلى أكثر من الحد الأعلى الذي قرره القانون، أو هي ظروف قرر القانون وجودها وألزم المحكمة في الغالب أوأجاز لها في النادر الحكم يتجاوز الحد الأقصى الذي وضعه القانون لعقوبة الجريمة أو الحكم لعقوبة من نوع اشد مما يقرره القانون للجريمة.³

1 بوبكر صبرينة ، مرجع سابق ، ص ص865، 866.

2المادة6 فقرة 1، إعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري، اعتمده وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في دورته العشرين، يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1978.

3أبو طالب جمعة ناعور المالكي، الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى العقوبة - دراسة مقارنة ،كلية القانون جامعة البصرة ، مجلة دراسات البصرة ، السنة

الثالثة عشرة ، العدد28، 2018، ص 143.

ويرتبط ظرف التشديد ما يرتبط بماديات الجريمة كازدياد جسامة النتيجة الإجرامية في جرائم الاعتداء على الحق في سلامة الجسم عمداً، وقد ترتبط حسب ظروف شخصية ترتبط بالجاني كصفة الطبيب مثلاً في جرائم قد تقع من جهته على هذه الفئات.¹

ولهذا قد شدد العقوبات في حال استغلال الفئة الضعيفة من طرف الجاني أو من يعتدي عليهم بسبب ظروف صحية وبهذا حصر بعض الجرائم التي شدد فيها مشرع عقوبة تمثل في: جريمة الاتجار بالبشر لذوي الاحتياجات الخاصة (أولاً) وجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لذوي الاحتياجات الخاصة (ثانياً) وجريمة السرقة لذوي الاحتياجات الخاصة (ثالثاً).

أولاً: جريمة الاتجار بالبشر الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

(أ): المقصود بجريمة الاتجار بالبشر الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

تعتبر جريمة الاتجار بالبشر أو بالأشخاص نموذجاً مستحدثاً من الجرائم قديمة كانت ترتكب بحق الإنسان سواء كان رجلاً أو امرأة، وبالتالي فهي جريمة قديمة ولكن نظراً لتطورات الحاصلة في المجتمعات البشرية وما يستتبعه ذلك من تطوير للوسائل الإجرامية فقد انعكس ذلك وبشكل ملحوظ على ما يدخل في تكوين جريمة الاتجار بالبشر من خلال المقومات الحديثة في هذا المجال.²

فجريمة الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم المنتشرة في العالم وهذا لتسييرها من طرف مجموعة من العصابات التي تمتلك الكثير من الإمكانيات وتعتبر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الأكثر عرضة لمثل هذا الاعتداء.³

1 عمر سالم ،شرح قانون العقوبات المصري، القسم العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص638.

2 حمدي محمد حسين ، المسؤولية الجنائية عن جريمة الاتجار بالبشر والجرائم الملحقة بها، دراسة بحثية ، المعهد العالي للقضاء سلطنة ، عمان ، يونيو 2015 ، ص584.

3بوخالفة حدة ، الجرائم الواقعة على شخص ذوي الاحتياجات الخاصة ، مجلة دراسات وأبحاث ،المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد،12 عدد4 ، أكتوبر في

2020، في 15-05-2020 ، ص701.

وعرفت المادة 303 مكرر 4 من قانون العقوبات الجزائري على انه يعد اتجار بالأشخاص تجنيد أو نقل أو تثقيب أو إيواء أو استقبال شخص أو أكثر بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بقصد الاستغلال.¹

(ب): أركان جريمة الاتجار بالبشر الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

وتتمثل أركان هذه الجريمة في:

- الركن المفترض : وهو محل الجريمة وذلك الركن الذي يفترض القانون توافره قبل وقوع الفعل الإجرامي حتى يكون ذلك الفعل موجها إليه، وينصب الركن المفترض في صفة المجني عليه وهو الإنسان، وقد تعددت صفات الضحية على فعل ولكن في صفة المجني عليه ذوي الاحتياجات الخاصة واعتبرتها التشريعات الجزائرية كظرف مشدد للمعاقبة على مرتكبي هذه الجريمة ذلك أن هذه الفئة لا تستطيع رد الاعتداء عن نفسها كغيرها من الأشخاص التي تتمتع بصحة جيدة .

- الركن المادي: تقوم هذه الجريمة في الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر بذوي الاحتياجات الخاصة على ثلاث عناصر :

- العنصر الأول هو السلوك الإجرامي وهو المظهر الخارجي للجريمة وهنا هو الشخص ذوي الإعاقة باستخدام القوة أو التهديد أو الإكراه.

- العنصر الثاني هو الوسيلة التي يحدث بها الفعل فقد ترتكب هذه الجريمة على فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في حالة الاستضعاف في جميع الحالات.

1 المادة 303 مكرر 4، قسم الخامس مكرر الاتجار بالأشخاص، ق.ر 15-19، سالف الذكر .

- العنصر الثالث هو الغرض من الفعل وهو المنفعة وهذا عن إقدام على ارتكاب المكون للجريمة المتمثل في تجنيد أو نقل أو تنقل وغيرها من الأفعال المذكورة في المادة 303 من قانون العقوبات الجزائري وذلك مقابل حصوله على منفعة ما.

-الركن المعنوي لهذه الجريمة هو توافر الرابطة نفسية بين الفعل وواقعة الجريمة وتعتبر جرائم الاتجار بالبشر من الجرائم العمدية وتتمثل في القصد الجنائي العام المتمثل في اتجاه إرادة الجاني مرتكب الجريمة الاتجار بذوي الاحتياجات الخاصة، والقصد الخاص هو تحقيق الجاني غاية الاستغلال بأي صورة المذكورة في المادة 303 مكرر 4 قانون عقوبات الجزائري قد تتجسد في استغلالهم في التسول وذلك باستعمالهم لاستدراج العطف وشفق الغير للحصول على المال.¹

ج () :التكليف القانوني والعقوبات المقررة لجريمة الاتجار بالبشر الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

واقر المشرع عقوبات في هذه الجريمة من خلال مانص في المادة 303 مكرر 4 فقرة 3 انه:

يعاقب على الاتجار بالأشخاص بالحبس من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 3000.000 دج إلى 1.000.000 دج .

ويعاقب على الاتجار بالأشخاص بالحبس من 5 سنوات إلى 15 سنة وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.500.000 دج إذا سهل ارتكابه حالة استضعاف الضحية الناتجة عن سنها أو مرضها أو عجزها البدني أو الذهني متى كانت هذه الظروف ظاهرة أو معلومة لدى الفاعل.²

1بوخالفة حدة ، مرجع سابق ، ص 702، 703.

2المادة 303 مكرر 4 فقرة 3 ، ق.ر 15-19، سالف الذكر.

ونصت المادة 303 مكرر 5 على انه: يعاقب على الاتجار بالأشخاص بالسجن من 10 سنوات الى 20 سنة وغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج إذا ارتكبت الجريمة مع توافر ظرف على الأقل من الظروف الآتية:

3- في حال إذا ارتكبت الجريمة مع محل السلاح أو التهديد باستعماله.¹

ما نلاحظ مذكوره هنا في حال ما ارتكبت جريمة مع حمل سلاح أو تهديد وهو استعمال القوة والإكراه لتنفيذ الجريمة واستغلال ظرف ضعف ذوي الاحتياجات الخاصة في الدفاع عن أنفسهم ولتخلصهم من هذا الاستغلال ضاعف وشدد المشرع الجزائري في عقوبة وجعلها من جنحة إلى جناية .

كما انه نص على عقوبات تكميلية في المادة 303 مكرر 7 من قانون العقوبات الجزائري .

ونص على عقوبة الشخص المعنوي في المادة 303 مكرر 11 قانون عقوبات الجزائري يكون مسؤولا جزائيا عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 51 مكرر من هذا القانون وتطبق العقوبات منصوص عليها في المادة 18 مكرر من هذا القانون.²

ويعاقب المشرع على الشروع في ارتكابها من خلال المادة 303 مكرر 13 انه يعاقب عليها بنفس العقوبة المقررة للجريمة التامة ومعنى هذا انه إذا لم يتمكن الشخص من انجاز الواقعة الجرمية لسبب خارج عن ارادته قام بالشروع في عناصرها بتنفيذها وقصده الوصول إلى إتمام الواقعة المتمثلة في جريمة الاتجار بالبشر فان العقوبة يستحقها عقوبة الفعل الجرمي التام وهي منصوص عليها في المادة 303 مكرر 4 قانون العقوبات إذا لم تقترن الجريمة

1 انظر المادة 303 مكرر 5 ق.ر 15-19، سالف الذكر.

2 المادة 303 مكرر 11 من نفس القانون.

بظرف من ظروف التشديد أو العقوبة منصوص عليها في الفقرة 3 منها أو عقوبة مقررة في المادة 303 مكرر 5 إذ اقترنت بظرف من ظروف التشديد وهو مانبينه في المواد التالية.¹

ومن خلال المادة 303 مكرر 14 نجد أنها تنص على أنتأمر الجهة القضائية في حالة الإدانة بالجرائم المنصوص عليها في القسم بمصادرة الوسائل المستعملة في ارتكابها والأموال المتحصل عليها بصفة غير مشروعة مع مراعاة حق الغير حسن نية وعنى ذلك هو انه لو أن شخصا استعمل أية وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة 303 مكرر 4 بقصد ارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص وانه تحصل على مبالغ مالية أو أشياء ومنافع مادية مقابل القيام بجريمة الاتجار بالأشخاص أو تسهيلها أو المساعدة على ارتكابها، فان الأشياء التي استعملها والمتحصل عليها المتهم المحكوم عليه يجب مصادرتها كلما صدر حكم بالإدانة بجريمة الاتجار بالأشخاص مع أخذ بعين الاعتبار انه إذا كانت هذه الوسائل المستعملة في ارتكاب الجريمة ملك الغير حسن النية واثبت انه يملكها شرعية وقانونية فيجوز الحكم بمصادرتها بل يتعين ردها إليه كلما طلبها واثبت ملكيتها بالأدلة القانونية.²

ثانيا: جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة:

(أ) : المقصود بجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

لم يعرفها المشرع الجزائري لكن يرجوع إلى المواد التي تناولت هذه الجريمة وهي المواد 303 مكرر 16 و 303 مكرر 17 و 303 مكرر 18 و 303 مكرر 19 من قانون العقوبات الجزائري يمكن إعطاء تعريف موجز لهذه الجريمة على أنها: كل فعل يكون الغرض منه الحصول على أعضاء أو أنسجة أو خلايا بشرية أو أي مادة من جسم إنسان حيا أو ميتا يتم

1 عبد العزيز سعد، الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري، دار الهومة، ط. ثانية، الجزائر، سنة 2015، ص 204.

2 مرجع نفسه، ص 203.

مقابل منفعة أيا كانت طبيعتها سواء مالية أو غيرها وبدون احترام الرضا المبتصر لصحاب العضو أو الخلية أو النسيج المنتزع ، وعلى هذا تتميز هذه الجريمة أن الجاني فيها يمكن أن يكون فردا واحدا ويمكن أن يكون جماعة وقد يحمل إحدى الصفات كالتجار أو الأطباء واعتبر المشرع الجزائري صفة الجاني المسهلة لعملية الاتجار ظرفا مشددا بعض الجناة المساعدين كمساعدي الأطباء والممرضين ورجال الحدود والجمارك.¹

وجاءت بعض الدوافع التي ساهمت في ظهور هذه الجريمة هي الحالات التي يتلف فيها عضو الجسم ولا يمكن تعويضه ذاتيا من نفس الجسم أو عدم وجود متبرع لهذا العضو الذي يتوقف عليه حياة الشخص ونجاحات كبيرة في الطب لعمليات نقل أو زرع بعض أعضاء الجسم البشري ففتح هذا باب أمام بعض النفوس المريضة لاستغلال هذا النجاح في أغراض جرمية.²

فأدى انتشار عملية المتاجرة بالأعضاء البشرية التشجيع على جريمة نزع وبيع الأعضاء البشرية دون الموافقة من صاحب العضو ويعتبر ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات المتضررة بكثرة .

(ب) :أركان جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

وتتمثل أركان الجريمة هذه في:

- الركن المفترض في جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لذوي الاحتياجات الخاصة وهو أعضاء جسم الإنسان من أعضاء وخلايا وأنسجة ومواد داخلية في تكوينه سواء كان

1 طالب خيرة، جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية في التشريع الجزائري والاتفاقية الدولية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة ابي بكر القايد ، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر سنة 2017/2018 ، ص ص348، 349.

2 طنخي منانة ، بوقري مريم ،الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم القانون الخاص، الجزائر ، سنة 2017/2018 ، ص62.

الشخص ذوي الاحتياجات الخاصة حيا أو ميتا فالمجني عليه هو المعاق شخص ضعيف البنية أو ناقص الأهلية وهو مايسهل عملية استغلاله بسبب عجزه وعدم قدرته على المقاومة

- الركن المادي يتمثل في القيام بالسلوك الإجرامي الذي يحدد قانون العقوبات في المادة 303مكرر 16 إلى المادة 303مكرر 19 من قانون العقوبات الجزائري في قيام بأفعال التالية:

الحصول على عضو من أعضاء جسم شخص أو التوسط قصد تشجيع أو تسهيل القيام بذلك، انتزاع عضو من جسم شخص ميت دون مراعاة قوانين سارية المفعول، انتزاع أنسجة أو خلايا أو بجمع مواد من جسم شخص مقابل دفع مالي أو منفعة أخرى، انتزاع نسيج أو خلايا أو جمع مادة من جسم شخص على قيد الحياة دون الحصول موافقته وفي نفس الأمر بالنسبة للميت في حال عدم مراعاة القوانين السارية المفعول .

- الركن المعنوي لجريمة اتجار بالأعضاء البشرية لذوي الاحتياجات الخاصة هو القصد الجنائي في الحصول على الأعضاء البشرية بأي طريقة غير مشروعة أو مخالفة للقوانين السارية المفعول وهذا مقابل مالي ¹.

ب) :العقوبات المقررة لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

شدد المشرع الجزائري في قانون العقوبات لهذه الجريمة من خلال ماورد في مواد متعلقة بها ف جاء في نص المادة 303مكرر 20 انه :

يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين 303 مكرر 18 ومكرر 19 بالحبس من 5 سنوات إلى 15 سنة وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.500.000 دج إذا ارتكبت الجريمة مع توافر احد الظروف الآتية:

¹بوخالفة حدة ، مرجع سابق، ص ص 705 ، 706.

- إذا كان الضحية قاصرا أو شخصا مصابا بإعاقة ذهنية.
- إذا سهلت وظيفة الفاعل أو مهنته ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص .
- إذا ارتكبت الجريمة مع حمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة أو كانت ذات طابع عابر للحدود الوطنية .

كما يعاقب بالسجن من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين 303 مكرر 16 و 303 مكرر 17 إذا ارتكبت الجريمة مع توافر احد الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.¹

ورود في نص المادة 303 مكرر 27 من قانون العقوبات أن يعاقب على الشروع في ارتكاب الجرح المنصوص عليها في هذا القسم خاصة بارتكاب جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية بنفس العقوبة المقررة للجريمة التامة وانه إذا كان الشروع أو المحاولة في القيام بالأفعال الجرمية بانجاز الفعل بقصد الوصول إلى النتيجة مقصودة والتوقف عن متابعة السير في تحقيقها نتيجة لظروف خارجة عن إرادة المتهم يشكل شروعا في انجاز الجريمة جنائية أو جنحة يعاقب عليها نفس العقوبة للفعل التام.²

كما انه من خلال المادة 303 مكرر 28 قانون العقوبات انه تأمر الجهة القضائية في حالة الإدانة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القسم خاص باتجار بالأعضاء البشرية بمصادرة

1 المادة 303 مكرر 20، القسم الخامس مكرر 1، ق.ر. 15-19، سالف الذكر.

2 عبد العزيز سعد ، مرجع سابق ، ص 213.

الوسائل المستعملة في ارتكابها والأموال المتحصل عليها بصفة غير شرعية مع مراعاة حسن النية لحقوق الغير.¹

ثالثا: جريمة السرقة الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة:

(أ) : المقصود بجريمة السرقة الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

تعد جريمة السرقة من جرائم الاعتداء على الأموال وتتمثل حماية جنائية عامة لأموال جميع الأفراد بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة حالها حال الجرائم الماسة بالحياة وسلامة الجسد وإمكانية وقوع ذوي الاحتياجات الخاصة ضحية الجرائم الماسة بالحقوق المالية تزداد أكثر من بقية الأفراد في المجتمع، كما أن الأشخاص المعوقين جسديا قد تزداد فرصة وقوعهم ضحية لجرائم السرقة .

وتعرف جريمة السرقة على أنها أخذ مال الغير خفية أو عنوة أوبأي طريقة تدل على عدم توافر الرضا بذلك الأخذ لان كلا من الخفية والعنوة يشركان بعدم الرضا صاحب المال ولكنهما يختلفان في توافر العلم في العنوة على الخفية.

وان توافر شرط عدم الرضا فان لذوي الاحتياجات الخاصة خصوصية في سهولة وقوعهم ضحية لهذه الجريمة فعلى الرغم من أن جريمة السرقة ترتكب خفية عن أنظار المجنى عليه أو عند غفلاته أو غيبته بهدف تجنب مقاومته للجاني فعندما يكون المجنى عليه من هذه الفئة كالمعاقين حسيا أو جسميا يحتاج الجاني إلى التخفي أو تحاشي المقاومة في السرقة ولعل السرقة الواقعة على أموال أصحاب الإعاقة البصرية اقل من تلك الواقعة على أصحاب الإعاقة الحركية لأنهم قد يرون من يسرق أموالهم إلا أنهم لا يستطيعون القيام بأي فعل إزاء

1 عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 214.

ذلك الاعتداء لذا يلزم تشديد العقوبة في جريمة السرقة عندما يكون المجني عليه من ذوي الاحتياجات الخاصة.¹

(ب) أركان جريمة السرقة الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

فالنسبة لأركان هذه الجريمة تتمثل في:

- يعد فعل الاختلاس هو الركن المادي لها لكن مشرع جزائري لم يعرفه مع غياب تعريف صريح يتفق الفقه والقضاء على أن الاختلاس هو الاستيلاء على الشيء بغير رضا مالكة أو حائزه، ومحل الجريمة هو المال المنقول أو الشيء مملوك للغير .

فالنسبة للأشخاص المعاقين عقليا أو نفسيا يظهر جليا تأثير نوع الإعاقة على الملكات الذهنية والعقلية لهؤلاء الأشخاص وبالتالي تأثيرهما على إدراكه وتمييزه فتكون بذلك سببا رئيسيا لجعل إرادته معيبة ولكن ذلك ليس في كل الأحوال وإنما الأمر متوقف على مقدار جسامة مدة تأثير الإعاقة العقلية والنفسية وهو أمر متروك تقديره للقاضي الجزائي الذي يستعين بأطباء النفسانيين والمختصين في الأمراض العقلية .

وقد أورد المشرع الجزائري لفظ ضعف الضحية الناتج عن إعاقتها دون تحديد نوع إعاقة انه يقصد كل أنواع الإعاقة الحسية و الجسدية والعقلية والنفسية لما لها من تأثيرات كبيرة على سلامة وصحة الرضا وعليه فرضا الشخص المعاق لا يتمتع بذات القيمة القانونية التي يتمتع بها رضا الشخص السليم في مجال الحقوق المالية لذلك جعل منها المشرع جنحة مشددة.

- لتوفر القصد الجنائي على اعتبار جريمة السرقة من الجرائم العمدية فلا بد من توافر العلم والإرادة والجانب القصد الخاص المتمثل في نية تملك الشيء المسروق وحرمان مالكة منه نهائيا¹

1 ابو طالب جمعة ناعور المالكي ، مرجع سابق ، ص 158، 159.

ج) :العقوبات المقررة لجريمة السرقة الواقعة على ذوي الاحتياجات الخاصة :

نص المشرع الجزائري في المادة 350 مكرر على عقوبات جريمة السرقة انه إذا ارتكبت السرقة مع استعمال العنف أو التهديد أو إذا سهل ارتكابها ضعف الضحية الناتج عن سننها أو مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو الذهني أو بسبب حالة الحمل سواء كانت هذه الظروف ظاهرة أو معلومة لدى الفاعل تكون العقوبة الحبس من سنتين إلى عشر سنوات والغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج.²

من هذا المنطلق نجد انه خص المشرع الجزائري جريمة السرقة بعقوبات صارمة تصل إلى حد المؤبد والإعدام إذا ما اقترنت هذه الجريمة بظروف التشديد، إذا نجده في تعديل قانون العقوبات 2006 صار بعض أنواع السرقات إلى عقوبات مشددة منها استغلال الضحية الناتج عن سننها أو مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو الذهني أو بسبب حالة الحمل.

حيث وصل بالعقوبة إلى 20 سنة سجنًا على الرغم من إعطائها وصف الجنحة كما نجد انه في كذا مرة يعطى وصف الجنحة ويسير بالعقوبة إلى عقوبة الجناية وهذا ما جاء به التعديل السابق ذكره فالمشرع تعمد ذلك لعدة اعتبارات ولعل أهمها انتشار جريمة السرقة مما يتطلب مراعاة سرعة الفصل فيها ولا يتحقق ذلك إذا أضفى عليها صبغة الجناية التي تستغرق وقتًا طويلاً يصاحبه بقاء المتهم في المؤسسة العقابية فلا يتحقق الهدف المنشود.

وقد أصاب المشرع الجزائري حينما وضح بصفة إعاقة ضحية جريمة السرقة لدورها الواضح في تسهيل ارتكاب الجريمة من طرف الجاني الظاهر له حالة الإعاقة أو العالم بها وهذا ما اشترطته المادة 350 مكرر من قانون العقوبات الجزائري وأيضا لما تنطوي عليه شخصية

1 بويكر صيرينة ، مرجع سابق ، ص 871، 872.

2 المادة 350 مكرر ، الفصل الثالث الجنايات والجنح ضد الأموال، القسم الأول السرقات وابتزاز الأموال، من ق.ر 15-19، سالف الذكر.

الجاني من خطورة في هذا النوع من الجرائم لتوافر العلة التي من اجلها أورد المشرع الظروف المشددة التي تفتن بجريمة السرقة .

وقد أصاب المشرع كثيرا في ذلك لأنه إذا كان ارتكب السرقة مثلا بفعل شخصين أو أكثر أو باستخدام السلاح يتم عن الخطورة الإجرامية للجناة مما يساعد في تقليل أو إعدام قدرة الضحية على المقاومة فان ارتكاب هذه الجريمة على الشخص المعاق كليا أو جزئيا أكثر خطورة وأسهل منالا.¹

المطلب الثاني: الحماية الدستورية لذوي الاحتياجات الخاصة في الدستور الجزائري.

أقر الدستور الجزائري الحماية لفئة ذوي الإعاقة وجعل لهم اهتمام كبيرا لعدم تهميشهم في المجتمع ويكفل الدستور الجزائري إمكانية الدفاع الفردي أو الجماعي عن حقوق الإنسان كما يضمن مبدأ المساواة بين جميع الأفراد.²

ونصت المادة 37 من الدستور الجزائري الجديد على انه: كل مواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يندرج بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.³

فيظهر لنا من خلال هذه المادة أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة متساوية في الحقوق مع باقي أفراد المجتمع ويقع على القضاء بوجع عام والقضاء الإداري خاصة تكريس هذا المبدأ في حالة المنازعة، كما يفرض الدستور على الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان بصفة

1 بويكر صيرينة، مرجع سابق ، ص870.

2 قحاز صونية ، مرجع سابق ، ص20.

3 المادة37 ، دستور الجزائري 30 ديسمبر 2020 ، سالف الذكر.

عامة بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بكرامة وكل المعاملات القاسية أو اللانسانية.¹

وأكد في المادة 72 منه على أنه: تعمل الدولة على ضمان إدماج الفئات المحرومة ذات الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية.²

ونصت المادة 35 منه كذلك أنه: تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات وتستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق شخصية الإنسان وتحويل دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³

المبحث الثالث: آليات الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة :

تتضمن الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة آليات لتجسيد هذه الحماية من خلال إقرار آليات دولية تقوم على ركيزة وهي حماية حقوق الإنسان دون تمييز بما فيهم أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا عن طريق أجهزة الأمم المتحدة وبمقابل ذلك اهتمت الدول العربية بهذه الفئة من خلال وضع منظمات للمعاقين في كل مجالات تختص لحمايتهم، أما الجزائر وضعت آليات داخلية لتجسيد الحماية لهم وتكريسها بموجب مجالس وجمعيات خاصة بالمعاقين.

ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى آليات الحماية الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة (مطلب الأول) واليات الحماية العربية لذوي الاحتياجات الخاصة (المطلب الثاني) واليات الحماية الداخلية لذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر (المطلب الثالث).

1قحاز صونية ، مرجع سابق، ص20.

2المادة 72 ، دستور الجزائري 30 ديسمبر 2020، سالف الذكر .

3المادة 35،من نفس الدستور .

المطلب الأول: آليات الحماية الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة :

أقرت الأمم المتحدة أجهزة خاصة لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة تضمنت من خلالها حماية حقوق الإنسان وبالأخص ذوي الإعاقة واعتماد على مبدأ المساواة وهذا في جميع المجالات الاقتصادية التعليمية والصحية والعملية للمعوقين .

سوف نوضح في هذا المطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة (الفرع الأول) والأمانة العامة كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة (الفرع الثاني) والوكالات المتخصصة كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة (الفرع الثالث)

الفرع الأول: المجلس الاقتصادي والاجتماعي كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة:

يعد المجلس احد الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة عمليا يمارس مهامه في مجال حقوق الإنسان تحت إشراف الجمعية العامة إلا أن هذا لا يفقده استقلاليته في تنفيذ مهامه.¹

ويعتبر هذا المجلس من أهداف الأمم المتحدة إلى جانب حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء التعاون الاقتصادي والاجتماعي وأشار لهذه الغاية في المادة 55 من الميثاق لتحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي وتيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية ومايتصل بها وتعزيز التعاون في أمور الثقافة والتعليم.²

1الزرعوني لمياء ، الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الشارقة كلية القانون ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد

16 ، العدد 1 ، في يونيو 2019 ، ص5.

2 الشكري علي يوسف ، المنظمات الدولية، دار صفاء ، لط. الأولى ، سنة 2012 ، ص206.

و إلى جانب ذلك تختص في بعض المسائل منها القيام بدراسات لتقديم المساعدات الفنية للأجهزة والوكالات المتخصصة المادة 63 من الميثاق والتشاور مع المنظمات غير الحكومية والدعوى إلى المؤتمرات الإقليمية المادة 62 من الميثاق.¹

ومن خلال هذا فانه يتجسد دور مجلس الاقتصادي والاجتماعي لحماية ذوي الإعاقة انه تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جهة تنسيق المعنية بالإعاقة في الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لاسيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للنهوض بتعميم مراعاة منظور الإعاقة في التنمية، وعقدت الإدارة بصورة منتظمة اجتماعات تشاورية ومناقشات مع دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية لمسائل ذات الأولوية التي تناولتها بشأن تعزيز التسهيلات الخاصة بالمعوقين وحالة فئات معينة من ذوي الإعاقة كما واصلت إدارة شؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على نحو خاص المعنى بمسألة الإعاقة التابع لجنة التنمية الاجتماعية من اجل تعزيز تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إجراءات تهدف لتحقيق المقاصد المشتركة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وبرامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين.²

الفرع الثاني: الأمانة العامة كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة:

تعد الأمانة العامة بمثابة كتابة الضبط للأمم المتحدة حيث جاء في نص المادة 97 من الميثاق انه تكون للهيئة أمانة تشمل أمينا عاما وموظفين تحتاجهم الهيئة وتعيين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن ويعد أمين العام اكبر موظف إداري في

1سعادي محمد ، قانون المنظمات الدولية منظمة الأمم المتحدة نموذجا ، دار الخلدونية ، ط. الأولى ، سنة 2008 ، الجزائر، ص108.

2تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، الدورة السابعة والستون البند 27(ب) ، من جدول الأعمال المؤقت ، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها

دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ، الجمعية العامة رقم 211/67 ، في 30 جويلية 2012، ص10.

الهيئة يتولى أعماله في اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية.¹

ويكون للأمين العام وظائف إدارية وسياسية مثل التحقيق والوساطة والتفاوض وله أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى تهديد للسلم والأمن الدوليين.²

وينبثق عنها المفوض السامي لحقوق الإنسان (أولا) ومجلس حقوق الإنسان (ثانيا).

أولا: المفوض السامي لحقوق الإنسان:

تعتبر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أهم الأجهزة التابعة للأمم المتحدة والتي تعني بحقوق الإنسان وحمايتها عملا بميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان، ويتم اختيار المفوض السامي من طرف الأمين العام للأمم المتحدة وبموافقة الجمعية العامة ويتم تعيينه لمدة 4 سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة وتختص المفوضية السامية لحقوق الإنسان باختصاصات واسعة منها منع استمرار حدوث انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير السنوي إلى كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والعديد من اختصاصات الموسعة لها.³

ويشترط في المفوض أن يكون ذو خبرة في مجال حقوق الإنسان وتقديم خدمات استشارية وتقديم برامج تعليمية هادفة لتشجيع حقوق الإنسان إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق

1 فلاح نور هدى ، الآليات الأممية لرقابة حماية حقوق الإنسان ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، تخصص منازعات عمومية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، كلية

الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، الجزائر ، سنة 2015/2016 ، ص 7.

2الزرعوني لمياء ، مرجع سابق ، ص 6.

3مرجع نفسه ، ص 37.

وتطبيق حقوق الإنسان وتهذيب آلية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وفعاليتها وكفاءتها.¹

وعلى ضوء هذا فانه دور مفوضية السامية لحقوق الإنسان لحماية فئة المعوقين جاء عند وضع دراسات لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان حول عمل الأشخاص ذوي الإعاقة وفرص العمل المتاحة لهم تضمنت فيها انه غالبا ما يتم تعيينهم في أعمال متدنية الأجر وفي مستويات مهنية وان افتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم والتدريب على المهارات ذات صلة بسوق العمل من الحواجز الرئيسية التي تواجههم في التحاق بسوق العمل وانه غالبا ما ينظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم غير مناسبين للحياة المهنية، ولهذا جاء وصاية اللجنة انه لأجل تعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل المفتوحة فانه ينبغي للدول الأطراف أن تكفل في التشريعات المساواة في الحصول على تدريب مهني والوصول إلى برامج إعادة التأهيل غير تمييزية متاحة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة ، كما قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بدراسة موضوعية تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والاندماج في المجتمع وإلزام الدول باتخاذ التدابير فعالة والملائمة لتيسير تمتعهم الكامل بحقوقهم وإدماجهم بصورة كاملة في المجتمع.²

ثانيا: مجلس حقوق الإنسان:

أنشئ مجلس حقوق الإنسان في جنيف بعد مشاورات دولية بدأت بعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي جاء لإجراء أبحاث تطبيقية عن قضايا في مجال حقوق الإنسان وقد

1 حلبي صورية ، الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص تنظيم سياسي وأداري ، جامعة

قاصدي مرياح ورقلة ، الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، سنة 2014/2015 ، ص21.

2رجال سهام ، مرجع سابق ، ص ص300، 301.

مارس دورا مهما في مجال حقوق الإنسان فكان يعد الأداة الرئيسية للأمانة العامة في هذا الخصوص.¹

فاصدر المجلس بعض القرارات بدورها تحمي الأشخاص المعوقين نوضح بعضها فاصدر عام 2008 قرار رقم 9/7 شجع فيه الدول على التوعية فيما يخص حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال حملات التوعية وبرامج تدريبية لمحاربة التحيز والحوجز الموقفية بذوي الإعاقة وزيادة الوعي الاجتماعي لذوي الإعاقة ، واصرر قرار في 2009 رقم 7/10 بشأن الأطر الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة تشجع من خلاله الدول الأطراف استعراض جميع التدابير التشريعية لأجل تحديد وتعديل أو إلغاء ما يوجد لديها من قوانين ولوائح وأعراف وممارسات تشكل تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، كما اصدر في 2011 قرار رقم 12/10 في ضرورة تصدي الحكومات بالقدر الكافي لمسالة قدرة الأشخاص ذوي الإعاقات على الوصول بنديا الى الغذاء وبالأخص المسنون من ذوي الإعاقة لأشكال التميز على الوصول والخاصيات المتعلقة بتغيير النظام الغذائي تنفيذ على الاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأعمال حقوقهم في الغذاء، واصرر قرار في 2012 رقم 11/19 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية وضمان المشاركة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في الحياة السياسية والعامة.²

الفرع الثالث: الوكالات المتخصصة كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة.

تعد الوكالات المتخصصة هي منظمات مختلفة تنشأ بموجب اتفاق بين الحكومات وترتبط بالأمم المتحدة علاقة تنسيق لا علاقة تبعية وهي منظمات دولية مستقلة تساهم في

1 ابن حمزة فايزة ، مرجع سابق ، ص 151 .

2رجال سهام ، مرجع سابق ، ص ص 295 ، 296 .

تنفيذ أهداف الأمم المتحدة المختلفة وحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعي والثقافية والإنسانية في تعزيز واحترام حقوق الإنسان¹.

وتتعدد هذه الوكالات منظمة العمل الدولية (أولاً) ثم منظمة التربية والعلوم الثقافية (ثانياً) ثم منظمة الصحة العالمية (ثالثاً).

أولاً: منظمة العمل الدولية :

هي منظمة تهتم كل ما يتعلق بالعمل وحقوق أخرى وساهمت هذه المنظمة في تطوير حقوق الإنسان بالأخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أصدرت مجموعة كبيرة من المعاهدات الدولية الأساسية والتوصيات والإجراءات لحماية الحقوق².

وجاءت هذه المنظمة بدور كبير لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إصدارها توصيات وقرارات لحمايتهم فأصدرت عام 1944 توصيات تحت رقم 1944/71 بشأن تنظيم العمالة في الانتقال من الحرب والسلم واهم مبادئها التزام الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ توفير الفرص الكاملة في إعادة التأهيل والتوجيه المهني المتخصص والتدريب واستخدام في عمل مفيد للعمال ذوي الإعاقة بغض النظر عن سبب إعاقتهم، وأصدرت قرار 1955 توصية رقم 1955/99 لتأهيل المهني للمعوقين وتكافؤ الفرص والأجر المتساوي للعمل المتساوي والعديد من توصيات وفي عام 2004 لاهتمام بتعلم الأشخاص ذوي الإعاقة مكملتها لتأهيل معوقين أصدرت منظمة العمل الدولية توصيات رقم 2004/195 بشأن وضع سياسات التعليم والتدريب وتعزيز الفرص الحصول على التعليم والتعلم المتواصل لأشخاص ذوي الإعاقة³.

1الزرعوني لمياء ، مرجع سابق ، ص12.

2حليمي صورية ، مرجع سابق ، ص22.

3حال سهام ، مرجع سابق ، ص ص306، 307.

ثانيا :منظمة التربية والعلوم الثقافية :

تعتبر من إحدى الوكالات المتخصصة التي تعمل في إطار الأمم المتحدة لصيانة السلام العالمي عن طريق توثيق التعاون بين الأمم المتحدة وجاءت من اجل تحقيق ذلك عن طريق التربية والعلوم والثقافة بما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.¹

تركزت الحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المنظمة من خلال توصيات ومؤتمرات دولية واتفاقيات خاصة بهم عديدة ومنها ما صدر في عام 1978 مؤتمر العام للمنظمة الميثاق الدولي لتربية البدنية والرياضية أكد من مادته 1 انه ينبغي توفير ظروف خاصة بمن فيهم الأطفال وبمن فيهم ذوي الإعاقة لتمكينهم من تنمية شخصياتهم تنمية متكاملة بفضل برامج للتربية البدنية والرياضية.

وفي عام 1994 اعتمدت منظمة اليونسكو إعلان متعلق بالمبادئ والسياسات في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة أرسى مبدأ التعليم الشامل في مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والفقرة 2 منه أن لكل طفل الحق الأساسي في التعليم مع إعطاء فرصة لتحقيق مستوى مقبول من التعليم، أما في عام 2007 اعتبر تقرير العام السنوي لرصد التعليم للجميع بأمريكا اللاتينية يتعلق بدمج الأطفال الذين يعانون من إعاقة بدنية في الحقوق العادية.²

1أسليني محمد الصغير، دور منظمة الأمم المتحدة لتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) في حماية حقوق الإنسان ، مركز جامعي سي الحواس بريكا ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 04 ، في ديسمبر 2019 ، ص100.

2رجال سهام ، مرجع سابق ، ص ص310، 311.

ثالثا: منظمة الصحة العالمية:

اعتبرت منظمة الصحة العالمية أن الصحة هي التمتع بأعلى مستوى من الصحة يكمن بلوغه احد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.¹

وانه ما يميز نشاط هذه المنظمة أنها تسعى إلى المحافظة على حياة الإنسان من خلال رفع مستوى الصحي ولتحقيق هذه الغاية تعمل منظمة على توفير الرعاية الصحية لمختلف شعوب العالم كافة.²

وفعلت هذه المنظمة الحماية لأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اهتمامات بالأشخاص بشكل عام قبل حدوث الإعاقة واتخاذ التدابير الوقائية الممكنة لعدم حدوث اعتلالات أو إعاقات وبالعناية بوجه خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة على كافة أشكالها كالإعاقة الذهنية والبصرية وسمعية وشلل الأطفال وصدرت قرارات عديدة منها في عام 1993 تقدمت هذه المنظمة في مؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أكدت فيه قرار رقم 119/46 في مساعدة لجنة حقوق الإنسان لصياغة مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي واصر عام 2005 قرار رقم 213/58 بشأن الإعاقة والوقاية والتدابير العلاجية والتأهيل وفي عام 2009 اصدر قرارات بشأن العمى وضعف البصر بقرار رقم 611 اعتمدت فيه الخطة الإستراتيجية بشأن الوقاية من العمى وضعف البصر الذي يمكن تجنبهما اما في عام 2010 أصدرت قرار رقم 17/63 جاء فيه الوقاية من العيوب الولادية التي ينجم عنها الإعاقة بإعداد خطة بتحسين الوقاية الكاملة للأغذية صحية ومنع تعاطي الكحول للحوامل والنساء الآتي يحاولن الحمل.³

1 مازيغي نوال ، آخرون ، الحقوق المدنية والسياسية (الواقع والرهانات) ، دور المنظمة الصحية العالمية في تفعيل حق الفرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة ، مطبعة الرمال

الوادي ، الجزائر ، ط. الأولى ، ديسمبر 2018 ، ص 1230.

2 الشكري علي يوسف ، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة ، ايتراك لنشر والتوزيع ، ط. الثانية ، سنة 2004 ، القاهرة، ص 257.

3 رجال سهام ، مرجع سابق ، ص ص 315 ، 316 .

المطلب الثاني: آليات الحماية العربية لذوي الاحتياجات الخاصة.

تضمنت الحماية الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة عند تجسيد وتفعيل لآليات حماية حقوقهم والدفاع عنها على مستوى الدول العربية تتمثل في منظمات وللجان عربية لتفعيلها .
سوف نوضح في هذا المطلب منظمة العربية للمعاقين (الفرع الأول) ومنظمة العمل العربية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : منظمة العربية للمعاقين .

تأسست المنظمة العربية للمعاقين في 3 نوفمبر 1998 عقب اختتام أعمال المؤتمر التأسيسي لتجمع جمعيات المعاقين العرب تحت شعار نحو عقد عربي للمعاقين الذي عقد في القاعة الكبرى لجامعة الدول العربية في القاهرة من 1-3 نوفمبر 1998 لعل منظمة العربية للمعاقين هي المنظمة المظلمة أو الحاضنة الإقليمية الوحيدة ذات المنشأ الوطني بين الجمعيات والمنظمات غير المحلية والامتداد الناشط في حركة الإعاقة العربية وقد انقض حوالى 13 عام على تأسيسها وانطلاقها في مسيرة نضالية تضمنت الكثير من الأنشطة المتنوعة في مجالات التشريع والتوعية علما أن إنشاؤها أتى بعد أعوام غير قليلة من النضال في تحقيق هدف خدمة قضية الإعاقة والدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والسعي إلى نشو المقاربة الاجتماعية الحقوقية الى قضية الإعاقة عبر البلدان العربية حيث لايزال النموذج الطبي والخيري هو السائد في التعامل مع هذه القضية التي كثيرا مايفتقر أصحابها إلى الفرص اللازمة لتعبير عن واقعهم واحتياجاتهم لا تتاح لهم فرصة والإمكانيات كي يحققوا لأنفسهم حقوقهم.¹

¹ ابن عيسى حميدي ، مرجع سابق ، ص 45.

الفرع الثاني: منظمة العمل الدولية .

تعد منظمة العمل العربية إحدى المنظمات المتخصصة وهي أول منظمة عربية متخصصة بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي ومقرها في القاهرة وتعمل المنظمة بعدد من أهداف منها¹

تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء وتطوير إدارات العمل ودعم الأجهزة منظمات العمال وأصحاب العمل وتوسيع قاعدة التدريب المهني وتطوير أساليبه وبرامجه وتعريب مصطلحات العمل والتدريب المهني وإعداد دليل ووضع أسس التصنيف والتوصيف المهني.²

وتضمنت الحماية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مؤتمرات عديدة منها المؤتمر 8 يناير 1970 اصدر المؤتمر الخاص لوزراء العمل العرب قرار بإعلان قيام منظمة العمل العربية ومن بين أهدافها تنمية القوى العاملة العربية ووضع كفاءتها الإنتاجية عن طريق التأهيل المهني للمعاقين وكفالة فرص العمل المناسبة لهم.³

المطلب الثالث : آليات الداخلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر.

اهتمت الجزائر بحماية والدفاع على أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إبراز بعض آليات متخصصة لهم من مؤسسات وجمعيات خاصة بهم.

سوف نوضح في هذا المطلب إنشاء المجلس الوطني للأشخاص المعوقين (الفرع الأول) وجمعيات لرعاية الأشخاص المعوقين (الفرع الثاني).

1الدريبي عبد العال ، دور التنظيم الدولي الإقليمي في حماية حقوق الإنسان ، جامعة السويس ،كلية السياسة والاقتصاد ، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية ، العدد الأول ،

سنة 2021، ص 10، 11

2مرجع نفسه ، ص 13.

3بن عيسى حميدي ، مرجع سابق ، ص 46.

الفرع الأول: إنشاء المجلس الوطني للأشخاص المعوقين .

تأسس المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة كهيئة استشارية مكلفة بدراسة وتقديم آرائها حول كافة المسائل المتعلقة بحماية وترقية الاندماج الاجتماعي المهني وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ولو انه نصب فعليا في 13 مارس 2014 وكانت تقتصر مهامه على الاستشارة فقط، وفي ظل مرسوم رقم 338/18 جاء برامج الأعمال التي تعتمد القيام بها لفائدة المعوقين والهيئات المخصصة لتسهيل إطار معيشة المعوقين وخاصة مجال النقل والتنقل في المباني والطرق الوقائية وإعادة التربية والتأهيل وتكييف التعليم والتكوين المهني المقدمين للمعوقين قصد إدماجهم أو إعادة إدماجهم اجتماعيا ومهنيا وعلى هذا مراقبته أعماله تكون من خلال التقرير الدوري المتعلق بانشغاله الذي يقوم بتقديمه وزير الصحة باعتباره رئيس المجلس الوطني الاستشاري لحماية المعوقين إلى الحكومة وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 381/92 أصبحت مهامه المساهمة في تطوير نشاطات تنسيق الأعمال المباشرة وتنشيطها وتقييمها والبرامج حماية الاجتماعية والإدماج المهني لصالح الأشخاص المعوقين وعديد من المهام لا انه بقي مقتصر على الاستشارة فقط دون محاولة العلاج والتدخل لحل مختلف المشاكل التي يعاني منها الأشخاص المعوقين بمختلف فئاتهم.

أما بصدور القانون الجديد رقم 02-09 ورسوم التنفيذي رقم 145/06 طرا تعديل شكلي لكن صلاحيات المجلس بغيت كما هي نصت المادة 33 من قانون 02-09 على إنشاء مجلس وطني للأشخاص المعوقين¹.

ومن خلال هذا يمكن القول أن النظام القانوني للمجلس الوطني للمعاقين قد عرف عدة تطورات إلا أن اختصاصه بقي مقتصر على الاختصاص الاستشاري دون أن يتعداه لعلاج المشاكل التي يعاني منها المعوقون في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك لا توجد إي فعالية له

¹أقحاز صوتية ، مرجع سابق، ص ص40، 41.

حتى في اختصاصه لاستشاري فمن صلاحياته نجد انه يقوم بدراسة واقتراح وتهيئة مناصب العمل الموجهة لتسهيل اندماج الأشخاص المعوقين في الوسط المهني إلا انه لا يوجد أي نص قانوني يبين كيفية تهيئة مناصب العمل لتسهيل اندماجهم في الوسط المهني وبالتالي هذا المجلس لا يتمتع بأية استقلالية لأنه تابع لوزارة التضامن الاجتماعي.

الفرع الثاني: جمعيات لرعاية المعوقين .

يعتبر العمل الجمعي والتطوعي من أهم الجهود المكتملة والضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية ذلك أن الجهود الحكومية بمفردها لا يكفي لتحقيق طموحات المجتمع وتلبية حاجياته خاصة رعاية الفئات المحرومة كالمعاقين.¹

وبشكل خاص قد تعدد الجمعيات الخاصة بهم وسيلة مساعدة في فتح باب لهم خاص بالعمل وتوظيفهم وتعد تركية للشخص المعاق الباحث عن عمل يدعم توظيفه ، وبهذا فإننا بحاجة للتواصل للجهود وتواصل مراكز خدمات التوظيف مع مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على معلومات عن هذه الفئة الباحثة عن عمل لتزويد بمعلومات خاصة بهم والتعرف على البرامج التدريبية التي تقدمها هذه المؤسسات ومدى انسجامها مع متطلبات سوق العمل واقتراح برامج تدريبية حديثة.²

ونص قانون رقم 02-09 على تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني في المادة 3 منه من خلال سهر الدولة على تدعيم ومساعدة الجمعيات التي تتكفل برعاية المعوقين وتعليمهم وإعادة تأهيلهم بالإمكانيات اللازمة ويظهر دور الجمعيات لرعاية المعوقين في جميع المجالات، ومن أهدافها هي التكفل المباشر بالفئات المعوزة المساهمة

1 قحاز صونية ، المرجع السابق، ص 44.

2 روجي مروح عبادات ، مرجع سابق ، ص 180.

على الفعالية في الوقاية من الإعاقة والأمراض المزمنة والفئات الاجتماعية وتنظيم وتنمية النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية لفائدة الأشخاص المعوقين.

ومما سبق أن هذه الجمعيات تتميز بنقص الفعالية يعود ذلك لصعوبة وجود مجتمع مدني حقيقي يمثل مختلف فئات المجتمع بما فيهم فئة المعوقين.¹

¹أقحاز صونية ، مرجع سابق ، ص45 وما بعدها.

خلاصة الفصل الثاني:

ومما سبق ذكره في هذا انه فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من فئات الهشة في المجتمع فاهتم بها المجتمع الدولي من خلال إبراز إعلانات واتفاقيات دولية لتقرير الحماية الدولية عند وضع إعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 لتحقيق كرامة الإنسان وحق تمتع كل إنسان بحقوق وحرية دون أن تتخذ الإعاقة أساسا لتمييز، وجاء بيان الأمم المتحدة لضرورة حماية حقوق الإنسان في زمن كوفيد-19 وذكر بصورة غير مباشرة على أشخاص ذوي الإعاقة من خلال عبارات تدل على هذه الفئة .

إضافة إلى أن العهد دولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جاء لحماية كل فئات من انتهاكات التي قد تقع على هذه الحقوق دون تمييز عند نصه في طياته على الرعاية والحماية لكل إنسان وقررت حماية في جائحة كورونا لعدم خرق هذه الحقوق .

على أن الاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي جاءت سندا قويا لهذه الفئة شملت العديد من الحماية لحقوق هذه الفئات بالمساواة وتعزيزا وضمان تمتع الجميع المعاقين على قدم المساواة مع الآخرين واحترامهم ووسعت الحماية لهم في أنها ألزمت الدول الأطراف تعديل أو إلغاء قوانين تتعارض معها أو توفر أدنى حماية لهم، وجاءت حماية معوقين من خلال ماخلفه الوفاء من آثار سلبية وهذا لعدم التزام الدول بتنفيذ هذه الاتفاقية على قدم وساق .

وان ماورد في اتفاقية حقوق الطفل 1989 وميثاق الإفريقي للطفل ورفاهيته في 1990 ضمن فيهم كذلك اهتمام بالأطفال المعاقين في ماورد في مواده وكرس فيهما بتمتع كل طفل معاق بدرجة من اهتمام وحمايته من كل استغلال اي كان نوعه وجعل اهتمام بالأطفال في زمن كوفيد-19 من اهتمامات ضرورية لهم وتوفير تدابير تحميهم من آثار الوفاء .

وان التشريع الجزائري وضع حماية قانونية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مانصه في قوانين خاصة واهتم بهم في قانون العقوبات عند تحديد جرائم واقعة على هذه الفئة

وفرضت عقوبات وجزاءات مشددة كلما توافر فيه صفة المعاق والإعاقة واقتران الجريمة بعض الظروف والأفعال وهذا طابع خاص لتجسيد الحماية جزائياً، ويكفل الدستور الجزائري الحماية من خلال مبدأ المساواة وحظر التمييز على أساس الإعاقة في حقوقهم وكرامتهم وأكد على إدماج هذه الفئات في الحياة الاجتماعية.

وفعلت هذه الحماية باليات دولية وعربية وداخلية في الجزائر وفعلت دولياً عن طريق أجهزة الأمم المتحدة بما أقرتأجهزتها من قرارات وتوصيات لحماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ومنع أي انتهاك قد يقع ضدهم على أناليات عربية جاءت وفق منظمات خاصة بهم وبحقوقهم عند ما وضعت مؤتمرات تلزم فيها وضع حماية كافية لهم أما الحماية الداخلية في الجزائر أقرت بموجب مراسيم وقانون 02-09 بإنشاء مجلس وطني خاص بالمعوقين مايقدم من استشارات بشأن هذه الفئة كما للجمعيات المعاقين دورا لحمايتهم من كل جوانب.

خاتمة

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول على أن الإجابة على الإشكالات المطروحة من خلال ما سبق دراسته، أن الإعاقة قدر لا اعتراض فيها وان المعاقين ما يعانون من عاهات تشكل أمامهم حاجز يؤدي بضرورة لحدهم من تأدية دوره الطبيعي في الحياة.

وتجسد حمايتهم قانونيا من خلال إقرار حقوق وامتيازات استثنائية وهذا بتعزيز الإجراءات اللازمة للإدماج المعوقين وتأهيلهم، وهذا ما جسده الميثاق الدولية اعتمدت فيه على مبدأ المساواة وعدم التمييز الذي ينجم على أساس الإعاقة، وساندت بقوة الاتفاقيات الدولية خاصة بالمعاقين يتمتع هذه الفئة بكافة الخدمات والتسهيلات التي تساعد في تنظيم شؤونهم الخاصة وأكدت لتجسيد الحماية لهم في حصولهم على الرعاية الصحية والتعليمية والعملية، وبرز دور المؤتمرات العربية في اهتمام بحماية المعوقين في تلبية ضرورياتهم الأساسية التي نادى فيها بتوفير فرص العمل للمعوقين.

وفي سياق هذا كان تجسيد الحماية لذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى الداخلي في الجزائر بالسن العديد من التشريعات خاصة بالمعوقين وحمايتهم وهذا ما عكسه القانون 02-09 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم من خلال ما وضع من نصوص وتدابير وقائية وعلاجية ومبادئ تتعلق بحمايتهم وترقيتهم ونص على تكافؤ الفرص والمساواة، وفي مقابل هذا كفل الدستور الجزائري حقوقهم الأساسية دون تفرقة أو تمييز ومشاركتهم في الحياة ضرورية .

كما انه عزز إضافة لذلك الحماية الجزائرية للمعاق في قانون العقوبات والقوانين الخاصة من خلال نص المشرع الجزائري على جرائم محددة الواقعة عليهم و فرضت جزاءات مشددة على كل من اعتدى عليهم نظرا لضعفهم وعجزهم ويكون في ذلك المعاق ضحية في استغلال ضعفه صحي .

وفعلت الحماية القانونية وفق آليات جسدت حمايتهم وهي الركيزة في ذلك باعتماد على أجهزة دولية خاصة تتكفل بحقوق الإنسان وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم التعاون لتنمية المعاقين، وفعلت من جانب آخر في دول العربية وفق منظمات تتاضل فيها على الدفاع على حقوق ذوي الإعاقة عربيا وتطوير أساليب لتأهيلهم وتنميتهم ، وكان للجزائر دورا في إبراز آليات متخصصة لهم وأنشئ مجلس الوطني للأشخاص المعوقين يتكفل بدراسة مسائل خاصة بالمعاق وللجمعيات المعاقين جهود مكملة له لتلبية حاجيات المعاقين في كل جوانب.

وبالرغم ما تم البحث والتحليل داخل نصوص قانونية ومواد مكرسة داخليا إلا مازالت تحتاج لمزيد من التعديل ومواكبة المستجدات الواقعة نظرا لما اثبت قصور ذلك في جائحة كوفيد-19 بوجود أثار سلبية على المعوقين، إلا ما صدر العديد من التقارير في الجانب الدولي لتفعيل حمايتهم تفرض فيها على الدول تجسيد وتكفل بحماية المعاق، ولكن ما فرضت في ظل الوضعية الوبائية من تدابير صحية جعلت المعاق يواجه صعوبات عديدة. وتوصلت في هذا لجملة من النتائج أهمها :

- تعددت تعاريف الإعاقة بتعدد أنواعها وأسبابها، ووسع المشرع الجزائري في مفهوم المعوق حسب ما جاء في قانون 02-09 متعلق بالمعاقين وترقيتهم وتم اختلاف في وضع تسمية للمعاقين فسمي في قانون 02-09 سالف الذكر بأشخاص ذوي الإعاقة إلا انه في الدستور الجزائري سمي بذوي الاحتياجات الخاصة وهذا الاختلاف ينجم عنه خلط واضح في ضبط مصطلحات الأساسية في هذا الشأن.

- تعددت أسباب الإعاقة للأسباب وراثية ومكتسبة، أما أنواع الإعاقة كان لها تعداد أكثر من جانب القانوني ما نص في مرسوم التنفيذي رقم 02-180 وما جاء في القوانين الأخرى.

- منحت لذوي الاحتياجات الخاصة حماية من خلال ما اهتم المجتمع الدولي وما نص في المواثيق الدولية باحترام كرامة الإنسان وركزت على تقرير حماية حقوقهم المعترف بها لهم.

- كرس المشرع الجزائري حماية للمعاقين ما كفله الدستور في تمتع بحقوقهم بمساواة مع باقي أفراد المجتمع في حق التعليم والعمل والاستفادة من المنحة والرعاية الصحية ، كما يعد قانون 02-09 دليل أقوى على تكريس حمايتهم وتنظيم سياسيات ضرورية للمعاق.
- حدد المشرع الجزائري للمعاق حقه في العمل وتبنى نظام النسبة المئوية المقتطعة وتخصيص هذه النسبة ب 1 بالمائة على الأقل من مناصب العمل، ولكن هذا ما يخلق عدم توافر فرص عمل كافية لهم في ظل ما قرره المشرع في هذه النسبة ضئيلة قد تعيقهم للوصول إلى العمل.
- حدد للمعاق منحة للمساعدة الاجتماعية حسب نسبة عجزهم إلا انه كان تقديره في هذا المبلغ الرمزي لا يعد كافي مقارنة بضر وراية التي يحتاجها المعاقين.
- جسدت حماية المعاق دوليا وفق إعلانات ومواثيق دولية، إلا أن اتفاقية الأمم المتحدة لأشخاص ذوي الإعاقة عززت حمايتهم وأكدت فيها على مبادئ أساسية للمعاقين وأقرت حماية موضوعية لتنظيم حقوقهم وحماية إجرائية لتنفيذ القوانين ومعاينة على من خالفها.
- جسد المشرع الجزائري حماية المعاق إلى الحماية جزائيا عند تحديده للجرائم التي تقع على المعاق ويكون ضحية ذلك وشدد فيها العقوبة لوجود الركن المفترض في قانون العقوبات والقوانين الخاصة .
- اعتبر لقيام جريمة بوجود صفة الإعاقة وهذا نتيجة لتشديد في الجزاءات الموقعة فتظهر الحماية الجزائية قد تجسدت في بعض حالات هذه الميزة التي حظي بها ذوي الاحتياجات الخاصة جزائيا لحمايتهم.
- وضح المشرع الجزائري انه قد يكون التمييز سبب من أسباب الإباحة في بعض الحالات لوجود ظرف اعتبره تدبير وقائي يمنع فيه حدوث بعض المخاطر الصحية قد تتجم على المعاق وهذا ينطبق على جريمة التمييز دون الجرائم الأخرى كاستثناء.

- شدد في الجزاء في بعض الجرائم حصرا مثل جريمة الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية لما تحتويه على قيام بعض الظروف (صفة جناة كأطباء وممرضين في جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.....) وبعض الأفعال كاستغلال ضعف الضحية وهو المعاق.
- فصل المشرع الجزائري بالأخص في تجريم بعض الأفعال التي قد تقع على ذوي الاحتياجات الخاصة كشخص وأشار دون تركيز على ما قد تقع على الأموال إلا فيما يخص جريمة السرقة حددها على ما تم الاعتداء على الحقوق المالية للأشخاص المعاقين .
- فعلت حماية ذوي الاحتياجات الخاصة دوليا من خلال أجهزة ومنظمات دولية تفعل الحماية في تسيير حلول لصعوبات ومشاكل دولية تعزز التعاون في تجسيد حقوق الأساسية لكل معاق.
- ركزت الجزائر لتفعيل حماية المعاق عن طريق آليات متخصصة بوضع تسهيلات للمعوقين في المعيشة ، وعززت من الحركة الجموعية خاصة بالمعاقين عند تشجيعها عليها في قانون 02-09 ، ولكن بالرغم من هذا إلا أن الجمعيات معاقين في الجزائر تعاني من نقص دعم مجتمعي.
- وما تم اقتراحه في هذه الدراسة أهمها :
- نقترح على المشرع الجزائري تعديل في تسمية هذه الفئة، وكان من الأحسن وضع تسمية أشخاص ذوي الإعاقة كتسمية موحدة لتوافق ما جاء في مقتضيات الاتفاقية دولية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة لان ما جاء في الدستور جزائري مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة يختلف ما جاء في قانون 02-09 ومبرر ذلك أن تسمية ذوي الاحتياجات الخاصة يضم فئات عديدة في مجملها وليس فقط ذوي الإعاقة.
- نقترح من المشرع الجزائري زيادة النسبة المقررة لمناصب العمل للأشخاص المعاقين ، وكان من الأحسن إتباع ما جاء في توصيات المؤتمر العمل العربي الذي حدد نسبة تشغيل

- المعاقين لا تقل عن 4 بالمائة من مجموع العاملين بها وهذا لتجسيد حماية قانونية في تكافؤ الفرص وتوفير الكافي لحق في العمل للمعاق .
- على المشرع الجزائري النظر في المنحة المقدمة للمعاق، وكان من الأحسن لو رفع مبلغ المساعدة الاجتماعية على الأقل ضعف مرتين ما هو ممنوح لهم حاليا لعدم كفاية هذا المبلغ مقارنة باحتياجاته الضرورية.
- كان من الأحسن أن المشرع الجزائري يتدارك في وضع قانون جزائي موحد خاص بالجرائم وعقوبات المقررة على كل من اعتدى على المعاقين وتجميع ما تم نص على تجريمه في قانون العقوبات وقوانين الخاصة.
- نقتح تفعيل الدعم الكافي للجمعيات المعاقين بوضع دورات توعية للمجتمع بدور هذه الجمعيات التي تساهم في تحسين التنمية للمعاق وتحقيقها.
- نقتح للاكمال بحثنا في هذا الموضوع أن يدرس في ندوات وملتقيات علمية لدراسة قانونية معمقة وبالأخص الجانب الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

اولا :القران الكريم:

ثانيا :الدستور:

1) الدستور الجزائري 15 جمادى الأول عام 1442 30 ديسمبر 2020م ، ج.ر العدد 82.

ثالثا: المعاهدات الدولية :

1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 218الف (د-3) ، المؤرخ في 10 كانون الأول /ديسمبر .1948

2) اتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،في 14 كانون الأول /ديسمبر 1960 ، في دورته الحادية عشرة ، تاريخ بدء النفاذ 22 أيار /مايو 1962 وفقا لأحكام المادة.14

3) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200الف(د-21) ، المؤرخ في 16 كانون الأول /ديسمبر 1966 ، وبدء النفاذ 3كانون الثاني /يناير 1976.

4) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،اعتمدت وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200الف (د-21) ، المؤرخ في 16 كانون /ديسمبر 1966 ، بدء النفاذ في 23 آذار /مارس 1976 وفقا لأحكام المادة39.

- (5) إعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري، اعتمده وأصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في دورته العشرين، يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1978
- (6) اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وفتح باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها بقرار الجمعية العامة 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، 1989 بدء نفاذ 2 ايلول/سبتمبر 1990 وفقا لأحكام المادة.39
- (7) ميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته 1990 بدا العمل به في 29 نوفمبر. 1999.
- (8) برتوكول منع وقمع و معاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 25 الدورة الخامسة والخمسون ، المؤرخ في تشرين الثاني /نوفمبر .2000
- (9) اتفاقية الأمم المتحدة الأشخاص ذوي الإعاقة و المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بموجب القرار رقم 106-61، المؤرخ في 13 ديسمبر 2006 ، ودخلت حيز النفاذ في 03مايو2008.

رابعا : القوانين:

- (1) قانون رقم 02-09 ، المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8مايو سنة2002، يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم /، الجريدة الرسمية. العدد34 ، الصادرة بتاريخ أول ربيع الأول عام 1426هـ /14 مايو.2002
- (2) قانون رقم 10/05، المؤرخ في 20 يونيو 2005 ، الجريدة الرسمية العدد 44 ص21 ، يعدل ويتم الامر رقم 58-75 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

(3) قانون رقم 15-19، المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 يعدل ويتمم . الامر رقم 66-156 ، المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

(4) قانون رقم 20-05 متعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها ، الجريدة الرسمية العدد 25 ، المؤرخ في 5 رمضان عام 1441 الموافق 28 ابريل سنة 2020

خامسا : المراسيم التنظيمية :

(1) المرسوم الرئاسي رقم 09-188، مؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1430 الموافق 12 مايو سنة 2009، يتضمن التصديق على اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 ديسمبر 2006.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 14-204، المؤرخ في 17 رمضان عام 1435 الموافق 15 يونيو سنة 2014، يحدد الإعاقات حسب طبيعتها ودرجتها ،الجريدة الرسمية /العدد45 ،الصادرة بتاريخ 3شوال 1435هـ/30 يوليو2014.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 17-187 مؤرخ في 8 رمضان عام 1438هـ/3 يونيو 2017 ،يحدد كفيات الوقاية من الإعاقة ،الجريدة الرسمية /العدد33، الصادرة بتاريخ 9 رمضان 1438هـ/4 يونيو 2017.

سادسا: التقارير الدولية :

(1) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الدورة السابعة والستون البند 27(ب)، من جدول الأعمال المؤقت، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، الجمعية العامة رقم 211/67 ، في 30 جويلية 2012.

- (2) بيان صادر بشأن جائحة مرض فيروس كورونا والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 6 افريل. 2020.
- (3) بيان صادر جراء حماية حقوق الطفل في جائحة كوفيد-19، لجنة حقوق الطفل من الأثر الجسدي والعاطفي والنفسي والجسيم على الأطفال، 8 ابريل. 2020.
- (4) بيان أمين عام للأمم المتحدة انطونيوغوتيرش موجز أمين عام للأمم المتحدة بشأن كوفيد-19 وحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب مفوض السامي، في 23/نيسان ابريل. 2020.
- (5) بيان صادر عن لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كوفيد-19 وحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، المفوض السامي، اعتمد في 9 حزيران/ يونيو 2020.

قائمة المراجع:

اولا :الكتب:

(أ) الكتب المتخصصة:

- (1) أبو النصر مدحت، إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ، سلسلة رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، سنة 2004
- (2) الأحمد وسيم حسام الدين ،الحماية القانونية لحقوق المعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية ، طبعة الأولى، لبنان ، سنة 2011.

- (3) بن عيسى احمد، الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة على ضوء قواعد القانون الدولي والتشريع الجزائري، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، سنة 2018 .
- (4) روجي مروح عبدات، تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2011./2012.
- (5) زكي زكي حسين زيدان، الحماية الشرعية والقانونية لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الكتاب القانوني، سنة 2009.
- (6) سوسن شاكر مجيد، مهارات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، دار صفاء، طبعة الأولى، عمان ، سنة 2008.
- (7) شحاته احمد زيدان فاطمة ، مركز الطفل في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، سنة 2007.
- (8) عبد العزيز سعد ،الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري ، دار الهومة، طبعة ثانية، الجزائر، سنة 2015.
- (9) مازيغي نوال، آخرون، الحقوق المدنية والسياسية (الواقع والرهنات)، دور المنظمة الصحة العالمية في تفعيل حق الفرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة، مطبعة الرمال الوادي ، الطبعة الأولى، الجزائر، ديسمبر 2018.
- (10) نبيه إبراهيم إسماعيل، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، سنة 2006.
- (11) نايف بن عابد الزارع، تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، دار الفكر، الطبعة الخامسة ، الأردن، سنة 2013.
- ب) الكتب العامة :

- 1) أحسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، دار هومة ، الجزء 11 ، طبعة 11، سنة 2010 .
- 2) حسنين إبراهيم صالح عبيد ، الوجيز في قانون العقوبات، القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، دار النهضة العربية ،القاهرة، سنة2000.
- 3) سعادي محمد، قانون المنظمات الدولية منظمة الأمم المتحدة نموذجا، دار الخلدونية ، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة .2008
- 4) شريف سيد كامل ،قانون العقوبات، القسم الخاص الجرائم المضرة بالمصلحة العامة جرائم الاعتداء على الأشخاص، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة .2008
- 5) عمر سالم ، شرح قانون العقوبات المصري، القسم العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة دون تاريخ النشر.
- 6) الشكري علي يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة ، ايتراك لنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، سنة2004 .
- 7) الشكري علي يوسف ، المنظمات الدولية، دار صفاء ، الطبعة الأولى، سنة 2012.

ثانيا : البحوث الجامعية :

أ)الدكتوراء:

- 1) بوصوار ميسوم، تجريم التعدي على حقوق الطفل في القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة2016/ 2017.

(2) رحال سهام، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، سنة 2019./2020.

(3) طالب خيرة، جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية في التشريع الجزائري والاتفاقية الدولية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، جامعة ابي بكر القايد ، تلمسان ، الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، سنة 2017/2018.

ب)الماجستير:

(1) بن حمزة فايزة ، دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، سنة 2010/2011.

(2) سالم خوالدة صالح دواس ، الحماية الخاصة للنساء والأطفال من آثار النزاعات المسلحة في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني والتشريع الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية العلوم القانونية ، قسم القانون العام، عمان ، سنة.2007

(3) عبد الكريم أبو اصليح ميساء ،حق المساواة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام، في كانون الثاني ، سنة.2019

(4) السراي غفران احمد عبد الحسين ،الحماية الجنائية وغير الجنائية لحقوق الإنسان في ظل القانون الدولي العام، قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط ، قسم القانون ، كلية الحقوق ، في
حزيران 2020.

(5) مرمون رشيدة ، تأثير الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على المنظومة قضاء الأحداث في
الجزائر ، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام
، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة الجزائر ،
كلية الحقوق والعلوم والسياسية ، سنة 2013/2012.

(ت) ماستر:

(1) بن عيسى حميدي ، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة ، مذكرة لنيل شهادة
ماستر حقوق تخصص علم إجرام، جامعة الطاهر مولاي -سعيدة-، الجزائر، كلية
الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ،سنة 2015.-2016.

(2) بوبلال صفية ، زكري عبد الوهاب ، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في
التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق،
تخصص قانون العام الاقتصادي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، كلية الحقوق
والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، سنة 2019./2020.

(3) حلومي صورية ، الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر ، مذكرة مقدمة
لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي وأداري، جامعة قاصدي
مرباح ورقلة ، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة
2014./2015.

(4) رمضان رقية ، عيشاوي سامية ، حقوق الطفل في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة
ماستر في الحقوق، تخصص حقوق وحريات جامعة ،احمد دراية -ادارار، كلية الحقوق
والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،الجزائر سنة2017./2018.

- (5) طنخي منانة، بوقري مريم، الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، سنة 2017./2018.
- (6) عثمانى يمينة، قواعد آليات حماية الطفل في القانون الجزائري الجزائري دراسة قانونية على ضوء القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص قانون جنائي وعلوم إجرامية، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، في 26-09-2017.
- (7) فلاح نور هدى، الآليات الأممية لرقابة حماية حقوق الإنسان، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص منازعات عمومية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سنة 2015./2016.
- (8) قحاز صونية، حماية ذوي الاحتياجات الخاصة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام الداخلي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، في 05/10/2016.
- (9) مغيرة ليندة، بوعناني اسيا، الحماية القانونية للمعاقين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص الشامل، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2016/2017.

ثالثا: المقالات العلمية :

- (1) أبو طالب جمعة ناعور المالكي، الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى العقوبة - دراسة مقارنة، كلية القانون جامعة البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الثالثة عشرة، العدد 28، 2018.

- (2) أزهار صبر كاظم ، كاظم حسين وليد، الحماية القانونية لحق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، جامعة واسط ، كلية القانون مجلة لارك للفلسفة والليسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد 35 ، الإصدار 1-10-2019.
- (3) بن قويدر الطاهر، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة وواقعها في الجزائر، جامعة الاغواط ، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد01، العدد05، جانفي 2017.
- (4) بوبكر صبرينة، الحماية الجزائرية لذوي الاحتياجات الخاصة فئة المعاقين، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الحادي عشر جوان 2017.
- (5) بن يحي نعيمة ، حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري دراسة مقارنة في القانون 02-09، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، عدد17، جانفي 2018.
- (6) بوغازي مريم، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع الجزائري، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 13 ، جانفي 2020.
- (7) بوخالفة حدة ، الجرائم الواقعة على شخص ذوي الاحتياجات الخاصة ، مجلة دراسات وأبحاث ،المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد،12 عدد4 ، أكتوبر في 2020، في 15-05-2020.
- (8) بن عيسى احمد ،الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة2006 والقانون الجزائري ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، الجزائر ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد07 ، العدد02، جوان 2021.

9) بلعموري نادية ، حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل بين النسب القانونية والاشتراكات المالية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة في القانون الاجتماعي ، المجلد 7 ، العدد 1 ، دون تاريخ النشر .

10) دجة عبد اللطيف، مقيرش محمد، الاتجار بالأطفال قراءة تحليلية للميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل الإفريقي لعام 1990، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2 (2021) ، في 20/06/2021

11) سليني محمد الصغير، دور منظمة الأمم المتحدة لتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) في حماية حقوق الإنسان، مركز جامعي سي الحواس بريك، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 04 ، في ديسمبر 2019.

12) عمران فارس محمد، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة (دراسة مقارنة مع عدة دول) ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد الثاني والخمسون ، نوفمبر 2019.

13) فلاك فريدة ، بشقة سميرة ، الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري ودور وسائل الإعلام في تكريسها، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، مجلة العلمية للتربية الخاصة ، المجلد 03، العدد 01، (مارس 2021).

14) فاتن صبري سيد الليثي ، حق الطفل المعاق في الحماية، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، مجلة الفكر، العدد التاسع.

15) لخداري عبد المجيد ، بن جدو فطيمة، الحماية القانونية للأطفال ذوي الإعاقة في التشريع الجزائري، جامعة خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد 10 في جوان 2018./

16) الزرعوني لمياء ، الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الشارقة كلية القانون ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 16 ، العدد 1 ، في يونيو 2019.

17) الديري عبد العال ، دور التنظيم الدولي الإقليمي في حماية حقوق الإنسان ، جامعة السويس ، كلية السياسة والاقتصاد ، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية ، العدد الأول ، سنة 2021.

18) معزوز ربيع ، النظام القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الجزائري ، جامعة سعيدة ، الجزائر ، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، العدد العاشر ، جوان 2018.

19) مختاري عطالله ، زرزقين عبد القادر ، الإنفاذ الداخلي لحق المعاق في العمل -الجزائر انمودجا- ، جامعة احمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، تاريخ النشر 202/06/03.

رابعاً: المؤتمرات و المداخلات :

1) بالي مصعب ، شرايطة إبراهيم ، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ، مداخلة تحت عنوان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر وإدماج مهنيا ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، وجامعة القيروان ، دون تاريخ النشر.

2) حمدي محمد حسين ، المسؤولية الجنائية عن جريمة الاتجار بالبشر والجرائم الملحقة بها، دراسة بحثية ، المعهد العالي للقضاء سلطنة ، عمان ، يونيو 2015.

3) موسى التاج هيام ، الحراشة علاء احمد ، موسى التاج احمد ، القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة(التجربة الأردنية)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر بين الواقع والمأمول ، كلية العلوم

الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي ، الجزائر، في 13-14 نوفمبر

2017

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	الاهداء
	قائمة المختصرات
1	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لذوي الاحتياجات الخاصة
8	المبحث الأول: مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة.
8	المطلب الأول: تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة.
8	الفرع الأول: تعريف العام للإعاقة.
8	أولاً: التعريف اللغوي للإعاقة.
9	ثانياً: التعريف الفقهي للإعاقة.
10	ثالثاً: الفرق بين العجز والإعاقة.
11	الفرع الثاني: تعريف القانوني لذوي الاحتياجات الخاصة.
11	أولاً: حسب اتفاقيات الدولية والمنظمات العالمية.
13	ثانياً: حسب ما جاء في القانون الجزائري.
15	المطلب الثاني: أسباب الإعاقة.
16	الفرع الأول: الأسباب الوراثية.
16	الفرع الثاني: الأسباب المكتسبة.

18	المطلب الثالث: انواع الاعاقة.
21	المبحث الثاني: الحقوق الاساسية لذوي الاحتياجات الخاصة.
21	المطلب الاول: حق التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.
25	المطلب الثاني: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل والاستفادة من المنحة
25	الفرع الاول: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل .
25	أولاً: مضمون حق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
27	ثانياً: نظام النسبة المئوية في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وموقف المشرع الجزائري منه.
29	الفرع الثاني: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستفادة من المنحة.
30	المطلب الثالث: حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الرعاية الصحية .
34	خلاصة للفصل الاول.
35	الفصل الثاني : تكريس الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة .
36	المبحث الاول: الحماية الدولية في المواثيق الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة.
37	المطلب الاول: الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.
38	الفرع الاول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.
40	الفرع الثاني: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في زمن كوفيد-19.
41	المطلب الثاني: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
41	الفرع الاول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
44	الفرع الثاني: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في زمن كوفيد-19.
45	المطلب الثالث: اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والبروتكول الاختياري.
45	الفرع الاول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي

	الإعاقة والبروتكول الاختياري.
48	الفرع الثاني: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتكول الاختياري في زمن كوفيد-19.
49	المطلب الرابع: اتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل .
50	الفرع الاول: حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اتفاقية حقوق الطفل 1989.
53	الفرع الثاني : حماية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990.
55	الفرع الثالث : حماية الطفل المعاق بموجب اتفاقيات خاصة بالطفل في زمن كوفيد-19.
56	المبحث الثاني: الحماية القانونية في التشريع الجزائري لذوي الاحتياجات الخاصة.
56	المطلب الاول: الحماية الجزائرية في التشريع الجزائري لذوي الاحتياجات الخاصة.
57	الفرع الاول: تجريم الأفعال التي يكون فيها صفة ذوي الاحتياجات الخاصة محلا للجريمة.
57	اولا : جريمة ترك العاجزين وتعريضهم للخطر.
61	ثانيا: جريمة التمييز.
65	الفرع الثاني: الإعاقة كظرف مشدد للعقوبة.
66	اولا: جريمة الاتجار بالبشر لذوي الاحتياجات الخاصة.
70	ثانيا: جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لذوي الاحتياجات الخاصة
74	ثالثا : جريمة السرقة لذوي الاحتياجات الخاصة.
77	المطلب الثاني: الحماية الدستورية لذوي الاحتياجات الخاصة في الدستور الجزائري.
78	المبحث الثالث :ليات الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة.
79	المطلب الاول: آليات الحماية الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة.
79	الفرع الاول: المجلس الاقتصادي والاجتماعي كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة.
80	الفرع الثاني : الأمانة العامة كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة .
81	اولا: المفوض السامي لحقوق الإنسان.
82	ثانيا: مجلس حقوق الإنسان.
83	الفرع الثالث : الوكالات المتخصصة كآلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة.

84	اولا: منظمة العمل الدولية.
85	ثانيا : منظمة التربية والعلوم الثقافية.
86	ثالثا: منظمة الصحة العالمية.
87	المطلب الثاني: اليات الحماية العربية لذوي الاحتياجات الخاصة .
87	الفرع الاول: منظمة العربية للمعاقين.
88	الفرع الثاني: منظمة العمل العربية.
89	المطلب الثالث: اليات الداخلية لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر.
90	الفرع الاول: إنشاء المجلس الوطني للأشخاص المعوقين.
90	الفرع الثاني: جمعيات لرعاية الأشخاص المعوقين.
92	خلاصة للفصل الثاني .
95	خاتمة .
101	قائمة المصادر والمراجع .
114	فهرس المحتويات .
118	ملخص الدراسة .

ملخص الدراسة :

عند دراسة موضوع ذوي الاحتياجات الخاصة كان هدف من ذلك تجسيد الحماية القانونية الكافية لهم كونهم من فئات المهمة في المجتمع ، وتجسدت عند إقرار المجتمع الدولي حمايتها من خلال اتفاقيات ومواثيق دولية للمعاقين حظرت التمييز على أساس الإعاقة ، وسبق المشرع الجزائري بالسن تشريعات داخلية للمعاق في قانون 02-09 الخاص بالمعاقين وكرس دستوريا حقوقهم واعترف بها ودعى على ضرورة إدماجهم اجتماعيا ومهنيا ورعاية صحية ، على انه وسع في ذلك عند إقرار حماية جزائية للمعاق على كل من اعتدى عليهم يشكل جريمة معاقب عليها بأشد العقوبات لوجود صفة الإعاقة واستغلال ضعفه ، وفعلت هذه الحماية في كل من الجانب الدولي والتشريع الجزائري بمجموع من أجهزة واليات ضرورية لتحقيق تنمية وحماية المعاقين .

الكلمات المفتاحية : ذوي الاحتياجات الخاصة، الحماية القانونية، الحماية الجزائية، اتفاقيات ومواثيق الدولية، التشريع الجزائري ، قانون 02-09.

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية:

When studying the subject of people with special needs, the aim of this was to embody sufficient legal protection for them, as they are important groups in society, and embodied when the international community approved its protection through international conventions and charters for the disabled that prohibited discrimination on the basis of disability, and the Algerian legislator preceded the enactment of internal legislation for the disabled in Law 02 -09 Concerning the disabled and constitutionally devoted and recognized their rights and advocated the necessity of their social and professional integration and health care, although he expanded in this when approving penal protection for the disabled on anyone who assaulted them constitutes a crime punishable by the most severe penalties for the presence of the character of disability and exploitation of his weakness, and this protection was done in each of The international aspect and the Algerian legislation with a set of devices and mechanisms necessary to achieve the development and protection of the disabled.

Keywords: people with special needs, legal protection, criminal protection, international conventions and charters, Algerian legislation, Law 02-09.